السياسات الاقتصادية

واضمحلال الطبقة الوسطى فى مصر

إعداد

د /مروه فتحى البغدادى
مدرس الاقتصاد والماليه العامه
بالمعهد المصرى لأكاديمية الإسكندريه
للإداره والمحاسبه بالاسكندريه

مقدمة عامة

شهد المجتمع المصرى منذ سبعينيات القرن الماضى درجة عالية من الحراك الاجتماعى الصاعد، ترتب عليها إرتقاء وصعود بعض الفئات الاجتماعية التى إنحدرت من طبقات دنيا ووسطى، كما أدت عمليات التصنيع والتنمية فى المجتمع إلى زيادة حجم الطبقة الوسطى، ومن ثم زيادة وزنها الاجتماعى والسياسى فى المجتمع المصرى.الذى شهد نمطا رأسماليا تابعا مع بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى.[١]

وتضافرت مجموعة من العوامل التى فرضت حتمية تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى، وكانت أولى سياساتة...الخصخصة والتى ساهمت وبوضوح شديد في تكريس السمة الأساسية للقيمة الرأسمالية، وهو الأمر الذي يعد في ذاته تمهيدًا لبدء مرحلة جديدة في تاريخ مصر. تمثلت في الترابط بين السلطة ورأس المال...! ولم تعد قضايا المجتمع محصورة فى الصراع حول الأجور المنخفضة والاستئثار بفائض القيمة، فقد امتدت إلى صراع يختلط فيه استغلال العامل باستغلال المستهلك ، واختلط فيه قهر العامل بقهر الفلاح ، واختلط القهر الاقتصادي بالقهر النفسي والروحي.

مشكلة البحث:

تتسم مشكلة البحث بدرجة عالية من الغموض وصعوبة التشخيص،لإرتباطها بفرع الاقتصاد الاجتماعى والذى يتباين فيه التحليل تبعا لوجهة نظر الباحثين. حيث يتناول البحث العلاقات الجدلية بين السياسات الاقتصادية والطبقة الوسطى والتى ترصد التأثير المتبادل والذى انعكس على وضع الأخيرة. فأصبحت غير قادرة على إعادة

(١) د/عبد الباسط عبد المعطي: الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، منتدى العالم الثالث، دار ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣٧.

إنتاجها وبالتالى يتم التحيز ضدها مما يؤدى إلى مزيد من الإفقار لها. وتراجع دورها المجتمعى بفعل السياسات الاقتصادية المتُبعة منذ التسعينيات.

- **الهدف من البحث**:

يستهدف البحث إبراز كيف اضمحلت الطبقة الوسطى وارتفعت الطبقة الرأسمالية بشقيها البيروقراطي والتقليدي على حساب تلك الطبقة العريضة،من خلال دراسة أثر إنعكاس السياسات الاقتصادية منذ تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى، وحتى قبيل إندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

- **خطة البحث**:

لذلك فإننا نتناول هذا البحث المتواضع من خلال ما يلي:

المبحث التمهيدى:حول مفهوم الطبقات الاجتماعية وتقسيماتها.

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية والتحول الطبقي فى مصر.

المبحث الثاني: إضمحلال الطبقة الوسطى فى مصر خلال الفترة "١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٠/٢٠١١"

المبحث التمهيدي

حول مفهوم الطبقات الاجتماعية وتقسيماتها

يعتبر التمايز الطبقي بين الناس هو محصلة عوامل بيولوجية يحكمها عنصر السلالة على وجه التحديد. حيث أن كل الذين ينتمون لمهنة معينة يشكلون طبقة محددة المعالم. بيد أن الاختلافات المهنية لا تكفي ولا تمثل بمفردها أساسا كافيا لتقسيم الناس إلى طبقات.

وفي ضوء ذلك أشار جان جاك روسو إلى أن الملكية الخاصة من خلال ابتكار أدوات جديدة للعمل والإنتاج ، قد أتاحت إمكانية تحسين الإنتاجية الزراعية. ومهدت - على المدى الطويل- إلى تقسيم المجتمع إلى أغنياء وفقراء و الصراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون.(١)

ولقد لعب اطراد التقسيم الاجتماعي للعمل ونمو علاقات التبادل دورا كبيرا في ظهور الطبقات، وإذا تأملنا التصنيفات الطبقية السائدة والمتداولة في معظم الكتابات، ونجدها لا تخرج عن ثلاثة تصنيفات أساسية:

١- تصنيف يأخذ بمعيار الدخل ونمط الاستهلاك وأسلوب الحياة عموما، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث طبقات "عليا ومتوسطة ودنيا".

٢- تصنيف يقوم على معايير سياسية ومؤسسية بصفة أساسية، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث طبقات "حاكمة وكادحة ومتوسطة".

---

(1) Jean-Jacques Rousseau: Discourse sur L'origine et les foundements de l'inégatilé parmi les hommes, Paris, Gallimard, 1965, lère partie.

٣- تصنيف ماركس يقوم على العلاقة بوسائل الإنتاج، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث طبقات "برجوازية، برجوازية صغيرة، وبروليتاريا".

ولعل التصنيف الأول هو الأكثر شيوعا في كتابات علماء الاجتماع. وتتضمن التقسيمات طبقات بالمعنى النسبي بالنسبة لسلم الدخول: الطبقة العليا، الوسطى، الدنيا..الخ أو طبقات تكتسب أوصافًا مشتقة من أسلوب المعيشة ونمط الحياة، طبقة مرفهة، كادحة،...الخ.

وطبقًا للفكر الماركسي فإن الطبقات تتحدد تحديدًا جدليًا وهيكليًا بثلاث محددات هي:

- **المستوى الاقتصادي**: وذلك في إطار مصفوفة الإنتاج والتي تحدد نمط العلاقات الإنتاجية والتوزيعية السائدة، ومن ثم نصيب كل طبقة من الناتج الاجتماعي.
- **المستوى السياسي**: ويحدد الطبقات أيضًا بموقعها من النسق الكلي لعلاقات القوى في إطار التكوين الاجتماعي المحدد. فهناك طبقات حاكمة وأخرى محكومة، وداخل الكتلة الحاكمة توجد طبقة أو شريحة مهيمنة.
- **المستوى الأيدولوجي**: والذي فيه تتحدد مكانة الطبقات في نسق العلاقات الطبقية الأيدولوجية، أي بدورها في ميدان الصراع الفكري والأيديولوجي. فالطبقات تنقسم إلى طبقات محافظة، وأخرى ذات رؤية تقدمية..الخ

واستنادًا لذلك، فإن مفهوم الطبقة الاجتماعية له أبعاد ثلاثة لابد من توافرها معا لكي تتحدد ملامح الطبقة ضمن البنيان الطبقي القائم. ذلك لأن البعد الاقتصادي - رغم أهميته- يظل قاصرا بمفرده عن تحديد كافة أبعاد الظواهر والتمايزات الطبقية، لذلك لابد من أخذ البعدين الآخرين في الاعتبار أيضًا..!!

- **أقسام الطبقة الاجتماعية**:

وفقا للتحليل الماركسي، لا توجد شرائح اجتماعية خارج الطبقات. وإنما تنقسم الطبقة الواحدة إلى عدة شرائح وفئات. فعلى سبيل المثال تنقسم الطبقة البرجوازية الصغيرة إلى شريحتين، هما:[١]

- البرجوازية الصغيرة التقليدية: والتي تتشكل أساسًا من الحرفيين وصغار التجار وصغار المزارعين والموظفين الكتابيين.
- البرجوازية الصغيرة الجديدة: والتي تتشكل من الفنيين والعاملين الذهنيين والتقنيين المرتبطين بالأشكال التنظيمية الحديثة للنمو الرأسمالي Corporate Organization فهي فئات يرتبط عملها بالأبنية الفوقية لأشكال التنظيم الرأسمالي الحديث، فهي تحصل على دخل "عمل مركب" Composite Income. لأنه عمل يتسم بالتخصص الدقيق والتقنية في إطار التقسيم الاجتماعي السائد.

غير أننا نرى إضافة شريحة ثالثة إلى الطبقة البرجوازية الصغيرة، يمكن تسميتها بالطبقة البرجوازية الصغيرة المتميزة والتي تضم أرباب المهن الحرة من كبار الأطباء والمحاسبين والمهندسين والصيادلة والمحامين وأساتذة الجامعات والقضاة وأعضاء النيابة.. الخ. حيث يحصل هؤلاء على دخل مركب يمثل خليطًا من عائد العمل وعائد ملكية رأس المال.

---

(١) د/محمود عبد الفضيل: التشكيلات الاجتماعي والتكوينات الطبقية في الوطن العربي-دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص١٩، وما بعدها.

مفهوم الطبقة الوسطى الحديثة:

طرح بعض أساتذة العلوم السياسية في الغرب، مثل جيمس بيل James Bill مقولة "الطبقة الوسطى الجديدة" لكي تقتصر على الفئات التكنوقراطية والمهنية والبيروقراطية المدنية والعسكرية العليا، والتي أصبحت في نظرهم محور السلطة الاقتصادية والسياسية ورمز الجاه الاجتماعي والإداري الجديد في دول الشرق الأوسط.

وانتهى في تعريفه لهذه الطبقة الوسطى الجديدة والتي تتكون أساسا من الإجراء Salaried Class والذين لا يملكون بالضرورة أصولاً رأسمالية ولا أسهما ولا سندات، بأنها الطبقة التي تهتم أساسا بالأفكار التحديثية والممارسات الإصلاحية والتطويرية التي تهدف إلى تغيير الأنماط والعلاقات الإنتاجية والنماذج السلوكية السائدة إلى أنماط ونماذج أكثر إنتاجية وحداثة وديناميكية".[1] لذا تضم كبار ضباط الجيش والشرطة، وأساتذة الجامعات والصحفيين والاقتصاديين والفنيين والموظفين الذين وصلوا إلى المراكز الوسطى، و تنحدر هذه العناصر من أصول برجوازية صغيرة تتميز عن الكوادر الدنيا، لا من حيث مستوى تخصصها ومستوى معيشتها فحسب، بل من حيث نظرتها الأيديولوجية، فهي مهيأة من الباحثين الأيديولوجيين والفنيين- بقدر ما يسمح بنمو الرأسمالية وازدهارها-لارتقاء الوظائف القيادية ومن ثم الاندماج في الطبقة الحاكمة.

(1) James A.Bill: "Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East", International Journal of Middle East Studies, Vol.3, No.4, October 1972, pp.417-434.

ولقد كان ذلك محل نقد كبير من كثير من الباحثين في ذلك المجال[١]، والذين طرحوا في المقابل مقولة البرجوازية الصغيرة، وقد جرى الخلاف الفقهي والمنهجي حول المقابلة بين علاقات الملكية التقليدية وعلاقات الاستحواذ الفعلي لوسائل الإنتاج والفائض الاقتصادي.

وعليه، فإن مفاهيم البرجوازية الصغيرة، والفئات الوسطى تعبيرات مرنة ومطاطة تتسع وتضيق لتشمل فئات وشرائح اجتماعية متباينة لتخدم أغراض تحليلات سياسية وتفشل في توصيف قوى اجتماعية محددة، ففي معظم الأحيان يجرى توصيف بعض النخب السياسية والاجتماعية على أنها فئات برجوازية صغيرة دون الاستناد إلى معايير علمية محددة. وهكذا يكون الخلط على أشده في معظم التحليلات بين ما يسمى فئات البرجوازية الصغيرة وبين ما يسمى الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى ويمكن إرجاع كل ذلك إلى اضطراب وانعدام الحدود الواضحة والصارمة بين الفئات والشرائح الاجتماعية الدنيا والوسطى في المناطق الحضرية.

(١) د/محمود عبد الفضيل: "التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية .....مرجع سابق، ص١٢٢ وما بعدها.

المبحث الأول
السياسات الاقتصادية والتحول الطبقي في مصر

- **تمهيد**:

شهد المجتمع المصري خلال الفترة ما بين الثورتين- ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١- تغيرات سياسية شتى، حملت معها تغيرات اقتصادية واجتماعية ساهمت جميعها في إعادة تشكيل وبناء طبقات المجتمع المصري، وخاصة الطبقة الوسطى، والتي نشأت بقرارات من الدولة وفي ظل حمايتها، لذلك فهي لم تكن أبدا طبقة ثورية، حيث لم تستطع السيطرة على عناصر الاقتصاد أو حتى إجبار الحكومة على إقرار تشريعات تحقق هذه السيطرة.وقد كان من الطبيعي أن ينشأ أفراد هذه الطبقة في مصر وهم يحملون قيما مزدوجة تجاه الدولة.

إذ نشأ هؤلاء الأفراد على قيم الإنتماء للحكومة وقيم الابتعاد عنها، وقيم الولاء لها وقيم التمرد عليها، وقيم الخضوع لها وقيم مواجهتها ومحاولة السيطرة عليها، وقيم روح الإقتناع والإمتثال بما تقرره لهم وقيم التمرد على ذلك.

ومع تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري، بدأت تتخذ هذه الطبقة دورا اقتصاديا توفيقا، إتضحت ملامحه مع ظهور الأحزاب السياسية المعبرة عن أيديولوجية هذه الطبقة خلال هذه الحقبة الزمنية. إلا أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمجتمع المصري، تمثل خصوصية يصعب أن يطبق عليها الأطر النظرية المتعارف عليها. فالتغيرات الاجتماعية الحادثة وخاصة في السنوات الأخيرة هي أقرب إلى التغيير التلقائي منها إلى التغيير المخطط.

فما الذي حدث للطبقة الوسطى خلال تلك الفترة وحتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ هذا ما سنلقى الضوء عليه من خلال ما يلي:

- **المطلب الأول**: وضع الطبقة الوسطى فى فترة الانفتاح الاقتصادي "١٩٧٤- ١٩٨٢"
- **المطلب الثاني**: وضع الطبقة الوسطى فى فترة الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي "١٩٩١- ١٩٩٧"
- **المطلب الثالث**: وضع الطبقة الوسطى فى فترة ما قبل الثورة "١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠١٠/٢٠١١".

المطلب الأول

وضع الطبقة الوسطى فى فترة الانفتاح الاقتصادي

"١٩٧٤ – ١٩٨٢"

بحلول عام ١٩٧٤م توجهت مصر نحو تطبيق برنامج الانفتاح الاقتصادي وحدث تحول جذري في النظم والسياسات الاقتصادية، وكانت أبرز ملامح تلك المرحلة هو التحول عن نظام التخطيط الشامل، والاستعانة برأس المال العربي والأجنبي في التنمية على أثر تطبيق قوانين الانفتاح الاقتصادي. فقد وصل معدل النمو خلال تلك الفترة إلى حوالي ٩،٨٪. إلا أنه إرتبط بالنمو السريع في مصادر غير إنتاجية عرفت بالمصادر الريعية. وقد بلغ معدل النمو خلال العشر سنوات التالية لعام ١٩٧٥م حوالي ٦٪.[١]

(١) د/عالية المهدي، أنور عبد العال: السكان والتنمية الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٥٢-٢٠٠٧" بحث مقدم لمؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي لمصر خلال مائة عام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة القاهرة، فى الفترة من ١٢-١٣ مايو ٢٠٠٨، ص٩.

غير أن هذا المعدل المرتفع ربما يعود إلى ظروف عارضة مر بها العالم وتأثرت بها مصر، تزامن معها وجود بعض المقومات الداخلية فأسهمت جميعها - بلا شك- في إتساع وتضخم الطبقة الوسطى.

- **المقومات الخارجية لنمو الطبقة الوسطى خلال فترة الانفتاح الاقتصادي**:

وتتمثل أبرز تلك المقومات الخارجية فيما يلي:

١- الزيادة الكبيرة في أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي استمرت حتى عام ١٩٧٩.

٢- ارتفاع عائدات قناة السويس بعد معاهدة كامب ديفيد والسلام في المنطقة وإنهاء الحرب وإصلاح القناة وإعادة فتحها.

٣- المساعدات الخارجية لمصر.

٤- تدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج نتيجة لتحسن أداء اقتصاديات دول النفط، والذي أدى إلى زيادة الطلب على العمالة، ومن ثم تدفق أعداد كبيرة من العمالة المصرية ونحوها.

والجدير بالذكر، أن وصلت الطفرة النفطية إلى قمتها خلال عامي ١٩٨٠، ١٩٨١م، ثم تراجعت أسعار النفط بشكل كبير خلال عام ١٩٨٢. وهنا بدأ الاقتصاد المصري يعاني من أوجه القصور والضعف الهيكلي والتمويلي، وسعت مصر إلى محاولة استمرار توجيه استثماراتها إلى البنية الأساسية باعتبارها ضرورة للنمو والتقدم خلال المراحل التالية، وقد تم تمويل ذلك بالاقتراض الخارجي.

- **المقومات الداخلية لنمو الطبقة الوسطى خلال فترة الإنتاج الاقتصادي**:

تمثلت المقومات الداخلية التي أسهمت في نمو وازدهار الطبقة الوسطى خلال فترة الانفتاح الاقتصادي فيما يلي:[1]

١- استمرار التوسع في التعليم وإنشاء الجامعات في الأقاليم.

٢- التقدم التكنولوجي في صناعة سلع الاستهلاك في الدول الصناعية، الأمر الذي أتاح لشرائح عديدة في المجتمعات النامية الحصول على أضعاف متعددة من السلع وإن كانت متفاوتة الجودة والأسعار. وهو أمر يصعب اكتشافه بمجرد النظر.

٣- تحقيق العمالة الكاملة وانتشار ما عرف بدولة الرفاهة.

ومما هو غني عن البيان، أن تلك المقومات لم تسهم فقط في اتساع وتضخم الطبقة الوسطى فحسب، بل أكسبتها صفات جديدة زادت من صعوبة تمييزها عن غيرها من الطبقات. ولقد جاءت تلك التغييرات نتيجة لقرارات سياسية بالانفتاح الاقتصادي تستهدف تحقيق التنمية فقط دون مراعاة لأي اعتبارات أخرى، وهو ما ترتب عليه تشوه البنية الرأسمالية المصرية، والذي تمثل في استفادة النخبة المالية من ثروات الأمة، واستنزفت نشاطات الاستيراد في التوزيع أو الاستهلاك أو في الاستثمار العقاري، أو في الإيداع المصرفي..إلخ. جانب آخر من الثروة المتاحة للاستثمار الإنتاجي، وهو ما أثر سلبًا على الطبقة الوسطى بكل شرائحها.

(١) د/جلال أمين: مصر والمصريين في عهد مبارك "١٩٨١-٢٠٠٨"، دار ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٩، ص١٣٢- ١٣٣.

- **الأزمات الاقتصادية التي واجهت الطبقة الوسطى في فترة الانفتاح الاقتصادي**:

واجهت الطبقة الوسطى منذ منتصف الثمانينات عدة أزمات تسببت في إضعاف معدل نموها، وانخفاض مستوى معيشتها واقتربت من الطبقة الدنيا في العديد من السمات الاقتصادية والاجتماعية. وانعكس ذلك على إضعاف الانتماء الوطني لدى أبناء تلك الطبقة، وانعدام قدرتها على المساهمة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية. وتمثلت تلك الأزمات فيما يلي:(١)

١- نقص إيرادات النفط لدى دول الخليج العربي، مما أدى إلى تخفيض الطلب على العمالة المصرية في تلك البلاد.

٢- انخفاض الإيرادات العامة من صادرات البترول في مصر، مما أثر على خفض الإنفاق العام ،الأمر الذى أحدث ضررًا جسيمًا بشرائح كبيرة من الطبقة الوسطى.

وبنهاية الثمانينات بدأت تظهر ملامح ضعف الأداء والانخفاض الشديد في معدلات النمو الاقتصادي، والاختلالات في هيكل الاقتصاد الكلي. فقد زاد الاعتماد على العالم الخارجي في تلبية احتياجات مصر من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الدين العام الخارجي لمصر من حوالي ١،٦ مليار دولار خلال عام ١٩٧١ ليصل إلى ٢٨،٦ مليار دولار خلال عام ١٩٨٢. كما تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة.

(١) د/حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي المعاصر "من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٥٧، مايو٢٠٠٧، ص٩٣- ٩٧.

حيث أن فترة الانفتاح الاقتصادي لم تعبر إلا عن تحول القوى الاجتماعية من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية القطاع الخاص، حيث جاءت أكثر انحيازًا للطبقة الرأسمالية، وذلك على عكس ما كانت عليه في الفترة السابقة عليها-خلال الخمسينيات والستينيات- من انحياز واضح للطبقة الوسطى وغيرها من الكادحين.

لهذا فإن لسياسة الانفتاح الاقتصادي أثر بالغ على الطبقة الوسطى بكل شرائحها حيث عانت كثيرا من جراء سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي، وما يترتب عليه من إحداث تغيرات بنائية بالمجتمع المصري. وكذلك انتشار أنماط كثيرة للثقافة الغربية والقيم المرتبطة بها، وتأثر التعليم بما هو سائد في المجتمع من انتشار للمدارس الأجنبية مع تدني في مستوى التعليم العام. مما أدى إلى تفاوت الفرص بين أبناء الطبقة الرأسمالية من جهة وأبناء الطبقة الوسطى والفقيرة من جهة أخرى، مما أدى في النهاية إلى تدهور أوضاع الطبقة الوسطى في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.لذا كان من الضروري أن تبدأ الحكومة في تبني برنامج محدد المعالم للإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي..

المطلب الثاني

وضع الطبقة الوسطى فى فترة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي "١٩٩١ – ١٩٩٧"

- **نبذة مختصرة عن أداء سياسات الإصلاح الاقتصادي**:

استخدم برنامج الإصلاح الاقتصادي سياسات انكماشية سريعة التأثير في جانب الطلب خلال الأجل القصير، بهدف إعادة التوازن الكلي بتصحيح العجز في ميزان

المدفوعات والموازنة العامة وتخفيض معدل التضخم وإقامة سعر صرف حر سعيا وراء قيام المعاملات الدولية على أساس سعر حقيقي للجنيه المصري.[١]

إلا أن مصر خلال فترة الثمانينات قد تمتعت باستقرار ملحوظ في توزيع الدخل فقد كانت النسبة ٥،٧ بين دخل أعلى ٢٠٪ من السكان ودخل أدنى ٢٠٪ من السكان أيضًا. أما في عقد التسعينات فقد أخذ النمو في التباطؤ في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي. حيث اقتصرت الزيادة في متوسط نصيب دخل الفرد من الدخل إلى أقل من ١٪ سنويًا خلال السنوات ١٩٩١-١٩٩٥م وقد يكون أقل من ٠،٥٪ ويعيش ما يقرب من ٣/١ السكان آنذاك أي حوالي ١٩ مليون نسمة تحت خط الفقر.[٢] وهو الأمر الذي يوضح مدى تأثير الكثير من شرائح الطبقة الوسطى بهذه السياسات.

وانطلاقًا مما سبق، فإنه يتضح من تلك المعطيات عن سياسات الإصلاح الاقتصادي ذات الآثار السيئة والسلبية على الطبقات الاجتماعية..وانخفاض الدخول وتدني الأجور والارتفاع الفاحش للأسعار وضعف المدخرات المحلية وتزايد نسب معدلات الفقر، مما أدى إلى ضعف وضع الكثير من شرائح الطبقة الوسطى ومع استمرار تعثر تلك السياسات واستمرار مظاهر الخلل وانخفاض معدلات الاقتصاد المصري وتعاظم المشكلات الاجتماعية من بطالة وفقر بشكل سافر خاصة في ظل تدهور قيمة الجنيه المصري أمام الدولار.

كل هذا أدى إلى الفشل في رفع مستوى الدخل الحقيقي لدى المستويات الدنيا والمتوسطة، فنجد أن مشكلة الفقر في مصر مثيرة، على أساس أن أغلب السكان تبدو

---

(١) د/سعيد النجار: مصر وتحديات العصر، رسائل النداء الجديد، رقم (٤)، ١٩٩٩، القاهرة، ص١١.

(2) Michael Toadaro: Economic Development in the third world Longman, Ew York, 1994, p.27.

وكأنها تعيش بصورة جيدة، هذا على اعتبار أن امتلاك السلع الاستهلاكية المعمرة كالتليفزيون، الغسالة الأوتوماتيكية، الثلاجة..الخ" مؤشرً لمستوى المعيشة الجيدة. ولكن في حقيقة الأمر إن هذا مؤشر خادع حيث أن جزءا لا بأس به من السكان يعيشون تحت خط الفقر لديهم كل ذلك، ولكن ذلك على حساب معاناتهم من نقص الغذاء والكساء والرعاية الصحية.

بمعنى أنهم يقومون بتخفيض الإنفاق العام على هذه الضرورات من أجل البضائع المعمرة الأخرى، ويدعم هذه الحجة أيضا، أن قطاعًا كبيرًا من السكان في مصر شديد الحساسية لأى زيادة في أسعار السلع الأساسية. وذلك ببساطة لأنهم لا يستطيعون تحمل المزيد من زيادة الأعباء المالية. وعليه فإن الكثير من شرائح الطبقة الوسطى وما دونها في ظل هذه السياسات الإصلاحية غالبا ما تتعرض لصدمتين:

- **الأولى**: الزيادة في الأسعار والانخفاض الحقيقي للدخل.
- **الثانية**: تناقص فرص العمل المتاحة أمام الداخلين الجدد في سوق العمل.

مما أدى إلى تدهور شديد في أوضاع الطبقة الوسطى والدنيا أيضا في المجتمع.

- **انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي على الطبقة الوسطى**:

عادة ما تستهدف الأنظمة الاقتصادية المختلفة تحقيق أكبر قدر من الرفاهة الاجتماعية، فلم تعد التنمية الاقتصادية هي الهدف الوحيد ما لم تقترن بتوزيع عادل للدخل القومي.

والحقيقة أن سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي السابق الإشارة إليها ترتب عليها آثار اجتماعية هي في المجمل العام تعد سلبية فيما يتعلق بالسواد الأعظم من الشعب المصري والمتمثل في شرائح الطبقتين الوسطى والدنيا.

وقد أشار البنك الدولي في تقريره عن التنمية الشاملة عام ١٩٩٠، إلى أن الإصلاحات سوف تتضمن عمليات تصحيح مؤلمة خلال الفترات الانتقالية، إلا أنها امتدت لما بعد ذلك بكثير حتى أنها أصبحت آثارا سلبية انعكست بدورها على الحياة الاجتماعية في مصر.

وفي ضوء ذلك، فإننا نحاول في هذا المقام عرض الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على الطبقة الوسطى من خلال تناول ما يلي:

- انعكاس السياسات المالية على الطبقة الوسطى
- انعكاس سياسات الخصخصة على الطبقة الوسطى.

أولاً: انعكاس السياسات المالية على الطبقة الوسطى.

استهدفت السياسات المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي خفض النفقات العامة وزيادة الإيرادات وتمويل عجز الموازنة العامة من موارد حقيقية. وذلك للحد من عجز الموازنة العامة المتفاقم ومحاربة التضخم.وقد تحقق هذا الهدف إلى حد كبير حيث انخفض عجز الموازنة العامة البالغ خلال العام المالي ١٩٩٠/١٩٩١ حوالي ١٨،٣٪ إلى ٥،٢٪ تقريبًا خلال العام المالي ١٩٩٨/١٩٩٩ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

الجدير بالذكر أن الانخفاض الشديد في نسبة عجز الموازنة جاء نتيجة تخفيض الإنفاق العام دون زيادة الإيرادات العامة.ولمعرفة كيف انعكست تلك السياسات المالية على الطبقة الوسطى في مصر. فإننا نتناول في عرض موجز تطور الإنفاق العام من خلال بنود الدعم والتعليم والصحة والأجور والاستثمار وأخيرًا تطور الإيرادات الضريبية المباشرة. متى يمكننا استنتاج كيف انعكست تلك السياسات المالية على الطبقة الوسطى في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي.

١) الإنفاق على الدعم:

شهدت الاعتمادات المخصصة للدعم تزايدا مستمرا وخاصة في السلع التموينية من بداية التسعينيات حتى أصبحت عبئا على الموازنة العامة للدولة. فاتجهت السياسة المالية لبرنامج الإصلاح إلى خفضها. حيث انخفضت من ٧،٢ مليار جنيه خلال عام١٩٩١/١٩٩٠ لتصل إلى حوالي ٤،٤ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٩/١٩٩٨ من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الوقت الذي ارتفع فيه عدد السكان من ٥٥،٨ مليون نسمة إلى ٦٣،٢ مليون نسمة في ذات الفترة السالفة الذكر. وهو ما يستفاد معه أن متوسط الإنفاق على الدعم لكل فرد قد انخفض، وإذا كان أكثر من ٥٠٪ من اعتمادات الدعم توجه إلى الغذاء والسلع التموينية الأساسية، فإن هذا الإنخفاض قد انعكس مباشرة على المستوى الغذائي للطبقة الوسطى ومحدودي الدخل، خاصة وأن ٢٤،١٪ من عدد السكان في مصر آنذاك يعاني من سوء التغذية المزمن، وأن حوالي ٣٣٪ من الأطفال ما قبل سن المدرسة يعانون أيضًا من سوء التغذية، كما أن حوالي ٥١،٦٪ من إجمالي أطفال مصر يعنون من مرض الأنيميا، وذلك خلال عام ١٩٨٦.[١]هذا وقد أكدت بعض الدراسات، أن الدعم مفيد للفقراء ومحدودي الدخل وخاصة الدعم الموجه للغذاء.وقد قدر الدخل المحول لكل مواطن من خلال دعم الغذاء أو التحويل الصافي كنسبة من الإنفاق بنسبة ٣٠،٧٪ للربع الأفقر من السكان منهم ١٨٪ في الريف والربع الثاني يحصل على ٤٠،٧٪ منهم ٤٠،٥٪ في الحضر ومتوسط الأسريبلغ ١٠،٦٪ منهم ٧،٨٪ في الريف.[٢]

(1) World Bank: Egypt Alleviating Poverty During Structural Adjustment, WP. Washington C.D., 1991, pp21-23.

(2) Hasnen (B): The Political Economy of Poverty, "Equity and Growth" A world Bank Comparative studies, oxford University Press, 19991, P227.

وإذا سلمنا بأن النفقات المخصصة للدعم تذهب أحيانا إلى غير المستحقين وتعمل على الإسراف في الاستهلاك وظهور السوق السوداء ، إلا أن تخفيض النفقات المخصصة للدعم على هذا النحو.. ، وفي ضوء الظروف الصحية والغذائية السيئة لقطاع عريض من السكان- الطبقة الوسطى وما دونها - سوف يؤدي إلى تحميلهم بأعباء معيشية لا قبل لهم بها...!!

٢) الإنفاق العام على التعليم:

تولت الحكومة المصرية منذ سنوات طويلة مهمة توفير الخدمات التعليمية لجميع المواطنين برسوم رمزية، أدت إلى زيادة عبئها على النفقات العامة. وحيث أن برنامج الإصلاح الاقتصادي يعتبر التعليم والصحة استثمارا بشريا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وعجز الموازنة العامة في ذات الوقت. فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم في ظل الإصلاح الاقتصادي من ٤٪ خلال العام المالي ١٩٩١/١٩٩٠ ليصل إلى ٧،٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ١٩٩٩/١٩٩٨.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ارتفاع النسبة لا يتناسب مع ارتفاع نسبة الأمية في مصر والتي بلغت حوالي ٣٥٪ للذكور و٥٨٪ للإناث خلال عام ١٩٩٧، مع تدني معدلات القيد في المراحل التعليمية المختلفة، وخاصة للإناث.[١] كما أشارت بعض المصادر الإحصائية[٢]، إلى أن الإنفاق الجاري على الأجور خلال فترة الإصلاح الاقتصادي قد انخفض من ٧٤٪ عام ١٩٩١/١٩٩٠ ليصل إلى ٦٢٪ خلال العام المالي ١٩٩٧/١٩٩٦. وقد انعكس ذلك على عدد العاملين في قطاع التعليم بالزيادة مع

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٧٦-٢٧٧.

(٢) مجلس الشعب: تقرير اللجنة العامة للمجلس عن التنمية الاجتماعية، الفصل التشريعي السابع، دور الانعقاد العادي الخامس، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٩.

انخفاض أجورهم وخاصة في التعليم قبل الجامعي. وهو الأمر الذي ساهم في تزايد ظاهرة الدروس الخصوصية وكلاهما أدى إلى تدهور العملية التعليمية.

أما عن الإنفاق الاستثماري على التعليم فقد ارتفع من ١٠٪ خلال العام المالي ١٩٩٠/١٩٩١ ليصل إلى ٢٥٪ خلال عام ١٩٩٨/١٩٩٩. ورغم ذلك فإن المسوح التعليمية تؤكد على سوء حالة الأبنية التعليمية وأن حوالي ٤٠٪ منها غير صالحة للدراسة. فضلاً عن ذلك، فقد أدى نقص الأبنية إلى تعدد فترات الدراسة وارتفاع كثافة الفصول في المرحلة الأساسية.

أما عن التعليم الجامعي، فقد ترتب على عدم كفاية الإنفاق الاستثماري أيضا نقص قاعات الدراسة والمعامل والمكتبات. وهو ما أدى إلى زيادة كثافة القاعات وامتداد الساعات الدراسية. الأمر الذي ترتب عليه انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في التعليم الجامعي وخاصة في الكليات العملية...!!

وعلى الرغم من تزايد مخصصات التعليم منذ برنامج الإصلاح الاقتصادي إلا أن تأثيرها الإيجابي لم يكن محسوسًا بسبب الاختلالات المتراكمة. فقد ساهم تدهور مستوى التعليم في تعميق الفوارق الاجتماعية، نظرًا للمعاناة من تزايد الأعباء المالية. فاقتصر الأمر على الاستفادة من التعليم على أبناء الطبقة العليا والشرائح العليا من الطبقة الوسطى، بينما حرم من ذلك الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى وما دونها..!!

ومما يزيد الأمور تعقيدا الارتباط الشديد بين مدخلات التعلم ومخرجاته، ومن ثم تتفاوت الفرص الطبقية داخل المجتمع المصري عند الالتحاق بالعمل، حيث نجد ثمة إقبال واضح على خريجي المدارس والجامعات الاستثمارية بما لديهم من قدرات ومهارات... ومن جهة أخرى، إقبال أبناء الصفوة بما لديهم من سيطرة وشبكة علاقات

قوية ومتداخلة أيضا، بينما يظل أبناء الطبقة الوسطى والكادحة من العمال والفلاحين يلتحقون بالوظائف ذات الدخل المنخفض في المشروعات العامة.(١)

وارتبط ذلك بالتوسع في التعليم المتوسط والفني الذي غالبا ما يكون من نصيب أبناء الطبقة الوسطى والكادحين والعمل على حصارهم من خلال رفع الدعم عن التعليم في الوقت الذي يظل التعليم الأجنبي من حظ أبناء الصفوة والشرائح العليا من الطبقة الوسطى..!!

وفي هذا الإطار جاءت السياسة التعليمية معبرة عن انحيازها الطبقي الواضح للطبقة الرأسمالية ضد مصالح غيرها من الطبقات المتوسطة العاملة في المجتمع المصري. ومن ثم ينعدم وجود فرص متكافئة سواء في مدخلات التعليم أو مخرجاته أيضا في علاقاتها بسوق العمل، فضلاً عن الإلغاء التدريجي لمجانية التعليم والذي تدفع ثمنه الطبقات الوسطى والمعدومة في المجتمع..!!

٣) الإنفاق العام على الصحة:

يعتبر الإنفاق العام على الصحة أحد أهم مصادر تكوين رأس المال البشري، فالحق في الرعاية الصحية من أهم الاحتياجات الإنسانية التي لا يمكن تحقيق حياة كريمة بدونها. ورغم هذا فإن الإنفاق على الصحة خلال فترة الإصلاح جاء متواضعا جدا حيث تمثل نسبته خلال عام ١٩٩٠/١٩٩١ حوالي ١٪ وارتفعت قليلاً إلى ٣،٢٪ خلال عام ١٩٩٩. وهذا بخلاف ما تنادى به منظمة الصحة العالمية من ضرورة تخصيص نسبة ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لضمان مستوى ملائم من الصحة للسكان.

(1) Gouda Abd-Elkhalek: The Open door Economic policy in Egypt" in Rich and poor states in th e Middle East, p. 278.

وفي ضوء تلك النسبة المتواضعة خلال فترة الإصلاح، جاء الانفاق الاستثماري على الصحة أيضًا متواضعا، حيث بلغ حوالي ١٤،٢٪ خلال العام المالي ١٩٩١/١٩٩٠ وانخفض ليصل إلى ١٠،٩٪ خلال العام المالي ١٩٩٩/١٩٩٨. وقد ترتب على ذلك تدهور مباني المنشآت الصحية، فضلاً عن عدم توافر الأجهزة والمستلزمات الطبية. على الرغم من تزايد عدد السكان خلال تلك الفترة وتزايد وحدات القطاع الخاصة في المستشفيات والمراكز الطبية والتي تهدف إلى توفير خدمات طبية بأسعار مرتفعة تحقق أرباحًا لملاك تلك المراكز.

وقد لوحظ خلال تلك الفترة انتشار المستشفيات الجامعية ذات الجودة الطيبة المتميزة - نوعا ما- والمعتدلة الأسعار، وتزامن ذلك مع تزايد الوحدات الصحية الريفية والتي تخدم الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى وما دون ذلك في الريف.

وفي ظل انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي لنظام العلاج بأجر في المستشفيات الحكومية، ارتفعت تكلفة الخدمة الصحة مما انعكس ذلك على العديد من الشرائح الدنيا في الطبقة الوسطى وكذلك شرائح الطبقة الدنيا وخاصة في الريف حيث يعد هؤلاء الأكثر استفادة من تلك الخدمات الطبية، وفي ظل نظام العلاج بأجر. فإنهم يفضلون إشباع احتياجاتهم من الغذاء والكساء..الخ على رفع المستوى الصحي. ويزداد الأمر خطورة في ضوء المشاكل الصحية الأساسية لدى تلك الطبقات وعلى رأسها سوء التغذية وأمراض الجهاز التنفسي وفقر الدم ..الخ وغيرها من الأمراض المرتبطة بسوء الحالة الاقتصادية.

٤) الإنفاق العام على الأجور:

تعتبر الأجور أكبر مصدر دخل في مصر، حيث تبلغ نسبته في المدن حوالي ٤٩،١٪ وفي الريف حوالي ٢٦،٤٪ خلال عام ١٩٩١/١٩٩٠. وقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي تخفيض الأجور الحقيقية سواء في الحكومة أو القطاع العام، فضلا

عن خفض عدد العاملين في كليهما بوقف التعيينات الجديدة فقد انخفض الأجور من ٢٨٪ خلال العام المالي ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ٢٢،٢٪ خلال العام التالي مباشرة ثم ارتفعت مرة أخرى تدريجيا حتى بلغت حوالي ٢٩،٢٪ خلال عام ١٩٩٩/١٩٩٨. وقد بلغت نسبة الأجور من الإنفاق الجاري خلال تلك الفترة حوالي ٣،٦٪.

وقد ترتب على خفض الأجور الحقيقية تزايد معدل التضخم عن الزيادة الاسمية وخفض أعداد العاملين. الأمر الذي أدى إلى تدهور مستوى المعيشة للعاملين - وغالبيتهم من الطبقة الوسطى - بالإضافة إلى ما ترتب على تحرير التجارة والأسعار من الارتفاع الشديد في أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تدهور مستوى الأجور الحقيقية..!!

٥) الإنفاق الاستثماري:

تأثر النشاط الاقتصادي بزيادة الإنفاق الاستثماري، حيث يترتب على زيادة الأخير زيادة الدخل القومي بواسطة مضاعف الاستثمار **Investment Multiplier**. وتؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على الاستثمار بواسطة معجل الاستثمار **Acceleration of Investment** وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الدخل وهكذا.

وقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي تخفيض الإنفاق الاستثماري إلى ١١٪ عام ١٩٩٢/١٩٩١ كمرحلة أولى ثم ينخفض تدريجيا. وقد تحقق ذلك إلى حد بعيد بل وتم تجاوز المخطط في هذه السنة وما بعدها رغم الآثار السلبية على مستوى النشاط الاقتصادي والدخل القومي.

وقد أثر انخفاض الاستثمار الحكومي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث انخفض إلى ١،٢٪ كمتوسط سنوي للفترة من ١٩٩٥/١٩٩١. وقد ترتب على تدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نشر حالة من الركود في أغلب قطاعات الاقتصاد المصري.

وترجع حالة الركود إلى القيود المالية والنقدية التي تم تنفيذها بمقتضى برنامج الإصلاح، بالإضافة إلى ضعف أداء القطاع الخاص بحيث يعوض انخفاض استثمارات القطاع العام. وقد انعكس ذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى (١٪) كمتوسط سنوي في الفترة من عام ١٩٩١/١٩٩٥، في حين أن هذا المعدل بلغ ٢،٧٪ في الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٠.

واستنادًا ما سبق، فإنه يترتب على انخفاض الاستثمار الحكومي والاستثمار الإجمالي وتدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعكس بالتالي تدهور مستوى المعيشة لقطاع عريض من شرائح الطبقة الوسطى وما دونها.[١]

٦) الإيرادات الضريبية غير المباشرة:

تتسم الضرائب غير المباشرة بعدم عدالتها ومع ذلك فقد استحوذت على النظام الضريبي خلال فترة الإصلاح. ويلاحظ أنها بلغت نسبتها عام ١٩٩١/١٩٩٠ حوالي ٥٢،٥٪ وارتفعت حتى بلغت حوالي ٥٥٪ خلال عام ١٩٩٩/١٩٩٨. وتمثل الضريبة على المبيعات أعلى نسبة في حصيلة الضرائب غير المباشرة، حيث ارتفعت عن ٢٦،٠٪ خلال عام ١٩٩١/١٩٩٠ لتصل إلى ٣١،٨٪ خلال عام ١٩٩٩/١٩٩٨، من إجمالي الإيرادات الضريبية.

والجدير بالذكر أن هذه الضريبة قد انتقدت كثيرًا لكونها تصيب جميع أنواع السلع والخدمات دون تفرقة بين السلع الأساسية أو الرفاهية، ويقع عبئها على كافة أفراد المجتمع دون تفرقة. وهو ما أحدث ضررًا بالغ بالعديد من الشرائح المحدودة

(١) د/طارق محمد فاروق أبو العينين الحصري: الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر ومواجهتها خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الاقتصاد في كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣، ص٣٣٣، وما بعدها.

الدخل في المجتمع. حيث تقتطع جانب هام من دخولهم، الأمر الذي أدى إلى انخفاض استهلاكها وهو استهلاك موجه بالضرورة للسلع والخدمات الأساسية.

وعليه، فإن السياسات المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي قد انعكست على أبناء الطبقة الوسطى سلبيًا حيث أنها أدت طبقا لإحصائيات منظمة العمل الدولية إلى انخفاض معدل التشغيل في القطاع الحكومي والذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ١٤٪ خلال فترة الإصلاح الاقتصادي.

وفي المقابل جاءت سياسات زيادة الإيرادات العامة أيضا في غير صالح الطبقة الوسطى وما دونها، إذ أن تلك السياسات استهدفت رفع أسعار السلع الأساسية وفرض ضريبة الاستهلاك وتطبيق الضريبة الموحدة للدخل بحد أدنى من الإعفاء في يناير ١٩٩٤. وفرض الضرائب على الدخل الزراعي وتعديل فئات الضريبة الجمركية مع تطبيق نظام التعريفة الجمركية المنسقة، والإصلاح الضريبي مع زيادة الضرائب على السلع والخدمات ورسوم الدفعة وتقليل الإعفاءات.. الخ.

حيث يترتب على تأخر الحكومة المصرية في تنفيذ ذلك عدم إسقاط شرائح الديون المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي ومن ثم تتزايد أعباء خدمة الدين العام الخارجي.[١]

واستنادا لما سبق، فإن السياسات المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي انطوت على تأثيرات انكماشية في بعض المكونات الأساسية المحدودة للناتج المحلي الإجمالي فضعف الإنفاق العام خاصة في الأجور والاستثمار العام. من أهم الأسباب التي أدت إلى

(١) د/زينب عبد العظيم محمد: الاقتصاد السياسي لعلاقة مصر بصندوق النقد الدولي "من إنفاق ١٩٨٧ إلى إنفاق ١٩٩١" بحث ضمن محرر بعنوان "الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر"، تحرير د/عالية المهدي، مركز شركاء التنمية بالتعاون مع مركز بحوث ودراسات الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص١٦٠-١٦١.

خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدل البطالة ورفع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية التي كان الدعم يتكفل بالاحتفاظ بها عند مستويات مناسبة وملائمة لحدودي الدخل وشرائح الطبقة الوسطى.

ثانياً: انعكاس سياسات الخصخصة على الطبقة الوسطى.

أحدثت سياسة الخصخصة في مصر آثارا اجتماعية كبيرة، ولاشك في ذلك إذ تمثل الجزء الهام من برنامج الإصلاح الاقتصادي. والذي يرتكز على تراجع دور الدولة لصالح القطاع الخاص الذي يستهدف تحقيق أقصى ربح ممكن. ومما لاشك فيه أن سياسة الخصخصة قد أحدثت آثارًا سلبية انعكست على الطبقة الوسطى في مصر، من أبرز هذه الآثار: زيادة معدلات البطالة، وزيادة أسعار منتجات شركات القطاع العام. واحتكار شركات القطاع الخاص. فيما يلي نشير إلى هذه الآثار على النحو التالي.....

أ) زيادة معدلات البطالة:

ترتب على تطبيق برنامج الخصخصة عام ١٩٩١ توقف شركات القطاع العام "الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وغير الخاضعة" عن دورها في استيعاب جزء من قوة العمل. وتوسعت في تشجيع العاملين بها على ترك الخدمة. وتخلصت من العمالة المؤقتة والتي تقدر آنذاك بحوالي ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من مجموع العاملين بهذه الشركات.

وانخفض عدد العمالة في هذه الشركات من ١،٠٦ مليون عامل خلال عام ١٩٩٢/١٩٩١ ليصبح حوالي ٥٦٨ ألف عامل في يونيو ١٩٩٩ ويقدر ذلك بنسبة ٤٦،٤٪ من إجمالي عدد العاملين. بينما ارتفع عدد العاطلين إلى حوالي ٣،٥ مليون في نهاية عام ١٩٩٩.[١] وهي أعداد ضخمة في مجتمع فقير إلا من قوته البشرية..

(١) د/طارق محمد فاروق أبو العينين المصري: مرجع سابق...، ص٣٤٢.

ب) زيادة أسعار منتجات شركات القطاع العام:

استهدفت سياسة الخصخصة تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمشروعات العامة وتحقيق عائد على الاستثمار، والحد من الدعم الحكومي لهذه المشروعات وذلك من خلال عمل هذه المشروعات في ظروف مشابهة لشركات القطاع الخاص. من حيث تنظيم العمل وسياسة التسعير لمنتجاتها دون النظر إلى الأسعار الاجتماعية التي فرضت على هذه الشركات.

وقد تم في مارس ١٩٩٠ ضمن التمهيد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تحرير أسعار منتجات القطاع العام الصناعي ذات الحماية التجارية المنخفضة، وفي يناير ١٩٩٢ تم وضع صيغة تسعير المنتجات الدوائية على أساس إضافة هامش ربح للنفقة المتوسطة لإنتاجها. وفي عام ١٩٩٣/١٩٩٢ تم استبعاد الرقابة على أسعار باقي منتجات شركات القطاع العام بما فيها المنتجات التي تغطي المدخلات عالية الدعم. وقد ترتب على تلك السياسات رفع أسعار هذه المنتجات وخفض الدخول الحقيقية الأمر الذي أثر بالسلب على الطبقة الوسطى وما دونها. والذين يشكلون السواء الأعظم من مستهلكي منتجات شركات القطاع العام.[1]

ج) احتكار شركات القطاع الخاص:

ترتب على خصخصة شركات القطاع العام احتكار بعض السلع الضرورية والهامة لقطاع عريض من الشعب المصري. الأمر الذي ترتب عليه رفع أسعار منتجات هذه الشركات دون النظر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري. ويعد

(١) د/نجوى سمك: تحرير الأسعار في الاقتصاد المصري، ورقة بحثية ضمن محرر "الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر: تحرير د/عالية المهدي، مركز شركاء التنمية بالتعاون مع مركز بحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص٢-٤.

ذلك سببًا جديدًا لانخفاض الدخول الحقيقية والأضرار بالطبقة الوسطى، حيث تحول الاحتكار من القطاع العام إلى القطاع الخاص الذي لا يستهدف سوى تعظيم أرباحه.

وخلاصة القول، ترتب على تبني سياسة الخصخصة زيادة معدلات البطالة نتيجة عدم اتخاذ أساليب ملاءمة لاستيعاب العمالة التي تم الاستغناء عنها، وقد ترتب على خطورة تزايد أعداد العاطلين والتي لا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فحسب وإنما تمتد إلى ما ينطوي عليه من هدم لقيم العمل الإنساني، خاصة وأن جانب كبير من العمالة المستغنى عنها من المؤهلين والفنيين والعمال الماهرين ونصف الماهرين وقد تحملت الدولة في سبيل تعليمهم وتدريبهم جانبًا هامًا من الموارد، الأمر الذي يجعل تعطيلهم إهدارا مباشرا لتلك الموارد الهامة..!!

والجدير بالذكر، أن سياسات الخصخصة والتي جاءت تحت ضغط التناقضات الداخلية للرأسمالية البيروقراطية المصرية ، وتحت الضغوط الأكثر فعالية للدول الدائنة وصندوق النقد الدولي مقابل إسقاط جزء من الدين العام الخارجي المصري وجدولة الباقي منه، أدت إلى نقل جزء من الأصول العامة التي بُنيت بأموال الشعب إلى القطاع الخاص بأسعار أقل من قيمتها السوقية، وبغض النظر عما يعنيه ذلك من فساد، فإن النتيجة هي إضافة للأصول المالية الخاصة بالطبقة الرأسمالية تمثلت في الفارق بين القيمة السوقية الحقيقية والأسعار التي بيعت بها تلك الأصول العامة.

لذا فإن سياسات الخصخصة ساهمت وبوضوح شديد في تكريس السمة الأساسية للقيمة الرأسمالية، وهو الأمر الذي يعد في ذاته تمهيدًا لبدء مرحلة جديدة في تاريخ مصر. تمثلت في تزاوج السلطة بالثروة.. على حساب الشعب بأكمله وليس الطبقة الوسطى فقط...!!

المطلب الثالث

وضع الطبقة الوسطى خلال فترة ماقبل الثورة

"١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠١٠/٢٠١١"

سبق وأشرنا إلى أن سياسات الخصخصة التي تم تدشينها خلال فترة الإصلاح الاقتصادي كانت بمثابة حجر الأساس الذي مهد لترابط السلطة ورأس المال مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وهو الأمر الذي انعكس بالضرورة على الطبقة الوسطى والتي تمثل نسبة تزيد عن ٥٥٪ من الشعب المصري.

حيث بدى تماما خلال تلك الفترة عجز الدولة عن تحقيق العدالة الاجتماعية ورعاية محدودي الدخل ورفع الحد الأدنى للأجور ومواجهة مشكلة البطالة وتبني الاتجاه التصاعدي في الضرائب..الخ. فلأسباب غير مفهومه، بدت الدولة ضعيفة وغير قادرة على تحقيق مصلحة الشعب والتصدي لأصحاب المصالح المضادة - الطبقة الرأسمالية الطفيلية التي أفرزتها عمليات الخصخصة في فترة الإصلاح الاقتصادي- لصالح الفقراء والضعفاء من الشعب، وسواء كان أصحاب المصالح ورؤوس الأموال مصريين أم أجانب.

ولقد أفرز المجتمع المصرى طبقة حديثة نسبيا، لم يعرفها التاريخ المصري من قبل، طبقة استخدمت كافة وسائل الفساد والإفساد لإشباع أطماعها الاقتصادية وتحقيق المزيد من السلطة. ولم تكن هذه الطبقة وليدة اللحظة وإنما نمت في ظل سياستي الانفتاح ثم الإصلاح الاقتصادي إلى أن شبت عن الطوق واستوحشت في بداية الألفية الثالثة. واستخدمت في أعمال الفساد، والحصول على قروض كبرى بضمانات وهمية

من البنوك، بل وبدون ضمانات أحيانًا أخرى وتهريب الأموال للخارج والاستيلاء على أراضي الدولة والعبث بالقوانين وتزوير الانتخابات .... الخ.

فقد سخرت هذه الطبقة كافة سلطات الدولة لخدمتها. حتى توحدت تمامًا في ظل آخر حكومات النظام السابق وأسفرت عن ترابط تام بين أصحاب السلطة وأصحاب رأس المال لم تعرف مصر له مثيل، ساهم في ذلك ما تقدمه القوى الخارجية من دعم اقتصادي وسياسي و أمنى لهذا النظام ورجاله.

وعلى الصعيد الآخر، اختنق الشعب - بكافة طبقاته - من الظلم والقهر ، فلم تعد القضية صراع بين البروليتاريا والرأسمالية حول الأجور المنخفضة والإستنثار بفائض القيمة، بل أصبحت القضية صراع يختلط فيه استغلال العامل باستغلال المستهلك ، واختلط فيه قهر العامل بقهر الفلاح ، واختلط القهر الاقتصادي بالقهر النفسي والروحي.

ولكن ما هي السياسات الاقتصادية والمالية التي دعمت اختناق الشعب من السلطة والطبقة الرأسمالية الحاكمة...!!وما هي الآليات التي استخدمها تلك الطبقة الرأسمالية الحاكمة وأدت إلى اضمحلال الطبقة الوسطى خلال تلك الفترة..؟؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه تباعًا من خلال تناولنا لانعكاسات السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة خلال فترة ترابط السلطة ورأس المال على الطبقة الوسطى.

- **انعكاسات السياسات الاقتصادية المتبعة خلال فترة ما قبل الثورة**

اشتهرت حكومات تلك الفترة بمسمى "حكومات رجال الأعمال" فلقد بنيت سياسات الحكم آنذاك على منح القطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد المصري. وركزت الدولة نشاطها واستثماراتها في البنية الأساسية مثل الطرق والكباري

والصرف الصحي والكهرباء...الخ، برغم أن ذلك سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي، والحق أن تلك السياسات أدت إلى نتيجتين هامتين:

- أن تركز نشاط القطاعين الخاص والأجنبي على أنشطة البترول والإسكان العقاري والقرى السياحية التي تدر عائدًا سريعًا، دون أن تخلق فرص عمل كثيرة أو تضيف لبنية الإنتاج المادي والسلعي.
- تآكل قطاع الإنتاج السلعي للدولة والمجتمع مثل الصناعة والزراعة واتجهت الدولة إلى التخلص من شركات القطاع العام من خلال عمليات الخصخصة التي أحيطت جميعها بالشكوك والفساد الذي لم تشهد مصر له مثيلاً..!!

ولقد أسهمت تلك السياسات الخاطئة التي انتهجها الحكومة المصرية خلق طبقة فريدة وهجينة من رجال الأعمال والمال، ساعد على ذلك توجهات البنوك في سياسات الإقراض، فقد حصل حوالي ٣٣٣ رجل أعمال فقط على حوالي ٨٠ مليار جنيه في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية تمت خلال عام ٢٠٠١.

وفي المقابل لم تحصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي بلغ عددها حوالي ١،٣ مليون منشأة، ويعمل بها أكثر من ٥ ملايين عامل إلا على ٦٪ فقط من إجمالي القروض والتسهيلات التي قدمتها البنوك خلال تلك الفترة.(١)

واستمرارا لتلك السياسات الخاطئة، فقد منحت المزايا الضريبية والجمركية للمستثمرين والمستوردين، وتعدلت قوانين الضرائب أكثر من خمس مرات من أجل تخفيض العبء الضريبي على أرباحهم وألغيت الضرائب التي تمس دخول الأغنياء مثل ضريبة التركات ورسم الأيلولة، فلم تزد حصة طبقة رجال الأعمال وأصحاب النفوذ عن

(١) د/عبد الخالق فاروق: الاقتصاد المصري.. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة، دار المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٦٨.

١٥٪ من جملة الحصيلة الضريبية. بينما يتحمل باقي أفراد الشعب بكل طبقاته وفئاته النسبة الباقية من هذا العبء.

وقد قدرت الإعفاءات الجمركية التي تحصلت عليها تلك الطبقة المترفة والمخطوطة حتى عام ٢٠٠٤ بأكثر من ٨٠ مليار جنيه واستفاد بها أصحاب المشروعات ولم تنعكس إيجابيا على هيكل الأسعار في الداخل..!!

- **التشريعات الاجتماعية**:

هذا وقد بدى الانحياز التشريعي للجانب الاقتصادي والمالي على حساب الجانب الاجتماعي، والذي اقتصرت تشريعاته على القوانين التقليدية مثل منح العلاوة للعاملين في الدولة والمعاشات والقوات المسلحة والقوانين التنظيمية التي تهتم بفئات معينة دون أن يكون لها أثر مباشر على العدالة الاجتماعية، مثل قوانين محاكم الأسرة وقانون صندوق تأمين الأسرة وإنشاء صندوق إعانة طوارئ العمل. وكذلك قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٠ وهذه القوانين تتضمن إلزام الدولة بمساعدة الفقراء دون أن تحملهم أعباء مالية كبيرة.

هذا بالإضافة إلى فتح اعتمادات إضافية في الموازنة العامة لتمويل العلاوة الاجتماعية التي أعلن عنها الرئيس السابق بنسبة ٣٠٪ في أول مايو ٢٠٠٨. وقد تضمنت هذه التشريعات أيضا إلغاء الإعفاءات الضريبية عن المؤسسات التعليمية الخاصة وعدد من المشروعات الاستثمارية وإلغاء دعم الطاقة للمشروعات كثيفة الاستعمال للطاقة وزيادة أسعار المحروقات من البنزين والجاز والسولار.

وقد أشارت الحكومة إلى أن هذه الحزمة تستهدف العدالة الاجتماعية لفرض ضرائب على الأغنياء يستفيد منها الفقراء. ويثير ذلك العديد من التساؤلات في ضوء تمتع المنتج بقدرة كبيرة على نقل عبء أي ضريبة إلى المستهلك المباشر للسلعة.ونظرا لصعوبة فصل الجوانب الاقتصادية عن الاجتماعية، فإن الأولى انعكست

على الثانية خلال تلك الفترة. فعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المجلي الإجمالي خاصة في الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٧/٢٠٠٨.

إلا أن ذلك لم ينعكس على تحسن مستوى الأداء الاقتصادي في أبعاد التنمية البشرية الثلاثة "الصحة والتعليم والتطورات الاقتصادية" حيث أشارت بعض التقارير الدولية إلى أن مصر احتلت خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مرتبة متأخرة في القائمة التي تضم ١٧٧دولة، حيث بلغ مركزها ١١٢ في الوقت الذي تقدمت فيه سبع دول عربية مرتبة لمراكز أفضل من ذي قبل.(١)

وقد كان من نتائج التضخم وارتفاع الأسعار أن اتجه نسبة كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى وكذلك الدنيا إلى إيجاد مصادر إضافية للدخل بجانب عملهم الأصلي ومنهم من يسعى للهجرة، ومنهم من يدفع بأبنائه إلى ترك الدراسة والتوجه إلى العمل في الورش أو المصانع أو القطاع غير الرسمي، وعلى الرغم من كون هذه الأعمال مشروعه، إلا أنها تؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية فيما بعد.

كما أشار تقرير التنمية البشرية على أن خريطة الفقر في مصر ترتكز بشدة في الصعيد حيث تقع ٧٦٢ قرية من أفقر ١٠٠٠ قرية في محافظة المنيا وسوهاج وأسيوط، بينما تجد ٥٩ قرية من أفقر ١٠٠ قرية في محافظة سوهاج وحدها. ولا تقف خطورة الفقر عند ضعف القدرة على إشباع الحاجات المادية والنفسية والإحساس بالتهميش والظلم الاجتماعي، بل يتعداه إلى الشعور بالاغتراب وانعكاس ذلك على الولاء والانتماء للوطن مما يضعف العلاقة بين المواطن والدولة.

(١) أ/ حنان كمال عبد الغني أبو سكين: المواطنة والإصلاح السياسي، دراسة النظام السياسي المصري، ٢٠٠٣-٢٠٠٨، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص٦٨.

لذا فإن الباحثة، تؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية للمحافظات الريفية بصعيد مصر حتى وإن كانت قادرة على تحقيق معدلات تنمية أو تحسن سريع نسبيًا خلال فترة زمنية قصيرة، لأن المعدلات الإجمالية للتنمية البشرية بها لا تزال منخفضة مقارنة بالتوسط على المستوى القوى، فإذن كانت هناك محافظات تستفيد أكثر من غيرها من عوائد التنمية، فإن هناك أيضًا طبقات اجتماعية تستفيد من السياسات القائمة على حساب فئات أخرى، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى شيوع الاستهلاك الترفي للطبقة الغنية وترسيخ التصور بأن الفوارق الطبقية تتسع كثيرًا ويزداد الأغنياء غنى بينما يزداد الفقراء فقرًا.

وفيما يلي ننتقل للحديث عن كيف اضمحلت الطبقة الوسطى المصرية خلال فترة ترابط السلطة ورأس المال وما العوامل التي أدت إلى ذلك الاضمحلال من خلال المبحث التالي مباشرة..

المبحث الثاني

اضمحلال الطبقة الوسطى في مصر

خلال الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠/٢٠١١

- **تمهيد**:

سبق وأشرنا إلى أن العوامل الاقتصادية هي المحدد الرئيسي للطبقات الاجتماعية لذا يمكن الاستدلال من خلالها على كيف اضمحلت الطبقة الوسطى في مصر من خلال دراسة التحولات في المكانة الاقتصادية للطبقات المختلفة وحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يشكل ذلك أساسًا لقوتها السياسية ونفوذها الاجتماعي.

وحيث أن اضمحلال الطبقة الوسطى في مصر بات واضحًا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن بيانات الدراسة سوف تقتصر على تلك الحقبة وحتى العام الحالي ٢٠١٢، وذلك من خلال ما يلي:

- **المطلب الأول**: آليات إضمحلال الطبقة الوسطى فى الفترة "١٩٩٩/٢٠٠٠- ٢٠١٠/٢٠١١.
- **المطلب الثاني**:تطور الانخفاض النسبي لنصيب أفراد الطبقة الوسطى فى الفترة "١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠/٢٠١١"
- **المطلب الثالث**: سبل تدعيم وإنقاذ الطبقة الوسطى مستقبلاً.

المطلب الأول

آليات إضمحلال الطبقة الوسطى فى الفترة

٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠٠٠/١٩٩٩"

يشير الواقع العملي إلى أن صانعي السياسات الاقتصادية، والذين يمارسون تأثيرهم من خلال التشريعات المنظمة لتلك السياسات عبر الانتقال من اقتصاد قائم على إدارة الدولة إلى اقتصاد ينظمه فئة رجال الأعمال والقطاع الخاص.فضلاً عن غياب المساءلة والشفافية ومع تلاقي الإحتكار والنفعية تأتي دائماً المرحلة النهائية والمتمثلة في الفساد(١)، والتي يشار إليها دائماً من خلال المعادلة الآتية:

Corruption = "Monopoly + Discretion" – Accountability + integrity + Transparency"

وفي حقيقة الأمر أن خطورة الفساد لا تكمن فقط في تزايده وإنما في وجود قوى عليا ترعاه وتحميه. ولذلك استشرى الفساد في مصر من خلال اتخاذ قرارات عليا تتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع العائد الاقتصادي وفقاً لما تقتضيه المصلحة الخاصة ودون أدنى اعتبار أو مراعاة للمصلحة العامة.

وأصبح الفساد شرعة ومنهاجاً وامتد ليشمل كافة المؤسسات في مصر لدرجة شل يد العدالة والقضاء عن مواجهة الفساد. "وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا " (سورة طه: ١١١).

---

(1) Presson & G. Tabellini: Political Economic Cambridge: MIT press, 2000.

كما اتجهوا أيضاً إلى تطويع النصوص القانونية وتعديلها بما يتفق والمصالح الخاصة للنظام الحاكم، وقد انعكس ذلك كله في تدهور وانعدام عدالة التوزيع داخل المجتمع وتعطيل فرصة التنمية الحقيقية بما يؤكد فشل النظام عن تحقيق الحياة الكريمة للشعب المصري.

فهذا عقاب من لم يلتزم بمنهج الله –عز وجل- وسنة نبيه الكريم. فقد عاشوا في الأرض الفساد بارتكاب المعاصي وعدم رد الحكام عند خروجهم عن منهج الله والتجرؤ علي حدوده.

فالإصلاح الهيكلي ليس مسئولية الحكام وحدهم بل يشمل سائر قطاعات المجتمع وأضراره فالفساد يجلب مالا يحمد عقباه وقد حذر منه رسول الله- صلى الله عليه وسلم- في قوله "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا علي سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وأصاب بعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا علي من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وأن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً" رواة البخاري.

تتمثل أبرز آليات إضمحلال الطبقة الوسطى في مصر من خلال الفترة محل الدراسة فيما يلي:

- **الآلية الأولى**: عمليات الخصخصة وبيع الشركات المملوكة للمجتمع.
- **الآلية الثانية**: عمليات تهريب الأموال.
- **الآلية الثالثة**: التصرف في أراضي الدولة بصورة فاسدة.

وفيما يلي نشير إلى كل منهم على النحو التالي...

الآلية الأولى: عمليات الخصخصة وبيع الشركات المملوكة للمجتمع.

تعتبر سياسات خصخصة القطاع العام نقطة التقاء وصراع بين الرأسمالية التقليدية المحلية والعالمية من جهة، وبين الرأسمالية البيروقراطية المصرية من جهة أخرى، وذلك استنادا إلى أن الفساد الذي انطوت عليه قد شكل آلية للتراكم لدى البيروقراطية الفاسدة ولدى الرأسمالية التقليدية التي اشترت الأصول العامة بأقل من قيمتها، كما أن عملية الخصخصة تعد إجمالاً آلية رئيسة للتحول في الطبقة الرأسمالية بشقيها البيروقراطي والتقليدي.

نتج عن ذلك أن تعرض الاقتصاد المصري لفترة من الركود الاقتصادي عقب مرحلة الإصلاح امتدت من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٣، والتي انخفض فيها معدل النمو الاقتصادي من ٦،٣٪ خلال عام ١٩٩٨/١٩٩٩ ليصل إلى ٣،٢٪ خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وقد أسهم في ذلك الركود بعض العوامل الخارجية، من أبرزها، الأزمة المالية الأسيوية عام ١٩٩٧ والتي استمرت تداعياتها حتى نهاية القرن العشرين.(١)

وقد ترتب على هذه الأزمة انخفاض ملحوظ في أسعار البترول، كانت له آثاره السلبية على الاقتصاد المصري. وارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي انعكس على الطبقة الوسطى التي تزايد حجمها كثيرا، كما سبق وأشرنا. فقد تعرضت تلك الطبقة إلى نهب منظم لمدخراتها وممتلكاتها خلال فترة العشرين عام الماضية "أي منذ

(١) د/إبراهيم العيسوي: الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا "تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٨٢.

تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي". ومازالت حتى الآن تتحمل عبء كبير نتيجة أخطاء السياسات الاقتصادية المتخبطة للحكومات المصرية المتعاقبة خلال تلك الفترة.

وفى عام ٢٠٠٨، اتخذت الحكومة المصرية آنذاك مسارا مختلفا عما سبق، فبعد حلول الأزمة المالية العالمية في سبتمبر ٢٠٠٨، تم الإعلان عن مشروع جديد باسم "إدارة الأصول المملوكة للدولة" ويتضمن توزيع ملكية ٨٦ شركة من شركات القطاع العام في صورة صكوك تعطى مجانا ودون تمييز للمواطنين والذين يزيد عمرهم عن ٢١ عاما على أن يتم هذا التوزيع خلال مدة لا تتجاوز عام ونصف. على أن يكون لهؤلاء الملاك الجدد حق التصرف بالبيع أو غيره، مع احتفاظ الدولة بنسب تتراوح بين ٣٠٪، و٥١٪ و٦٧٪ من أصول هذه الشركات، دون التنازل عنها للمواطنين، مع استثناء الأراضي التي قد تكون مملوكة لهذه الشركات فلا تدخل قيمتها في قيمة تلك الصكوك الموزعة..!!

وقد تورط في ذلك المشروع ما يزيد عن ٤٠ مليون مواطن، اشتركوا في عملية إفساد كبيرة ذات صفة رسمية. من خلال قبول بيع الممتلكات العامة وممارستهم لهذا السلوك الذي بدأته الحكومات المصرية منذ عقدين تقريبا، لكي تحصل تلك الحكومات على شهادات إبراء ذمة بالمعنى الاجتماعي والسياسي التاريخي.

ومن جهة أخرى، مهدت الطريق لكبار رجال الأعمال والمستثمرين-مصريين كانوا أم أجانب-لإغراء ملاك تلك الصكوك وشراءها بنصف قيمتها الاسمية وربما أقل من ذلك.ولقد كان ذلك هو السياق السياسي والاجتماعي العام الذي جرت في ظله وعلى ضفافه طرحت تلك الفكرة الشيطانية ولكن كيف كان تأثيرها على مستوى معيشة الطبقة الوسطى التي اندفع غالبية أبناءها نحو شراء تلك الصكوك.

ومما هو غني عن البيان،أن القيمة الاسمية لتلك الصكوك تتراوح ما بين ٨،٢- ١٦مليار جنيه دون أن يقابلها أصول محددة، الأمر الذي يدل على ضخ الحكومة لسيولة "رمزية" في أيدي عشرات الملايين من الأفراد. وفي ظل الفقر وانتشار البطالة فإنه من المتوقع اتجاه أصحاب تلك الصكوك إلى بيعها وطرحها في الأسواق. ومع تزايد ذلك الطرح فإنه من السماسرة ورجال الأعمال والمال مكاسب مالية، سبق التخطيط لها منذ التفكير في ذلك المشروع والإعلان له.

الآلية الثانية: تهريب الأموال للخارج.

يقدر حجم الأموال التى تم تهريبها للخارج، بحوالى ٧٠٠ مليار دولارفقط خلال الفترة من "١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٩/٢٠١٠"، تم إيداعها فى بنوك الخارج أثناء عملهم أوتواجدهم خارج البلاد لأسباب أخرى ، والبعض الاخر تم تهريبة من داخل مصر بطرق عدة ومن أشهرها ما يلى:

١- منح قروض لكبارعملاء البنوك فى مصر بالنقد الأجنبى ، وهذا عُرف غير معهود فى العمل المصرفى ،حيث تقوم البنوك عادة بتوفيرالائتمان بالعملة الأجنبية للعملاء بشرط إما تغطية العميل لقيمتها بالنقد المحلى ووفقا لصفقات معلومة ، وغير مشكوك فى صدق مستنداتها أو تتولى البنوك عملية التسديد عن العميل لصالح جهات أخرى ، وفقا لما يسمى بالإعتماد المستندى.

لقد أدى هذا الأسلوب الذى كانت تتبعة البنوك المصرية طوال عقدى الثمانينات والتسعينيات إلى غهدار جانب كبير من حصيلتها من النقد الأجنبى لصالح عدد من العملاء،وضد المصلحة العامة.

٢- أسلوب مستندات التحصيل ، التى تستخدم لتغطية عمليات استراد بعض عملاء البنوك لوارداتهم من الخارج ،حيث تقوم البنوك فى مصر بسداد فواتير العميل لدى الموردين الأجانب دون السؤال أو المناقشة ،وغالبا ما كانت إحدى الوسائل

الأكثر شيوعا لتهريب الأموال الأجنبية ،حيث غالبا ما يكون هناك إتفاق مسبق بين عميل البنك المصرى وبين بعض الموردين بالخارج على إرسال تلك المستندات، والمغالاةفى قيمتها،مقابل عمولة يحصل عليها المورد الاجنبى من عميلة المصرى.

٣- السماح للمصدرين المصريين بالإحتفاظ بحصيلة صادراتهم من النقد الأجنبى ، سواء تم ذلك فى حساباتهم المحلية أم فى الخارج، وذلك حجة إيجاد نوع من المرونة فى التعامل بالنقد الأجنبى...!!!. وكان ذلك أيضا أحد منافذ تهريب النقد الأجنبى، وقد عدلت الحكومة عن هذا النظام فى عام ٢٠٠٣ بعد صدور قرار رئيس الوزراء آنذاك والذى ألزم بمقتضاة جميع الأفراد والهيئات واوزارات بتحويل ٧٥% من حصيلة تعاملاتهم بالخارج بالنقد الأجنبى إلى البنوك المصرية للمساهمة فى زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبى ،بعد إنهيار الجنية المصرى وفقد أكثر من ١٠٠% من قيمتة خلال ما يقرب من ٣ سنوات ..!!!

الآلية الثالثة: التصرف فى أراضى الدولة بصورة فاسدة نتيجة لتلك السياسات الفاسدة، لصالح طبقة رجال الاعمال والمال. حيث إزدادت عمليات النهب المنظم لثروات مصر وإهدار المال العام خلال السنوات الأخيرة. وقد شهد عام ٢٠١٠ إثارة للعديد من قضايا الفساد واستغلال النفوذ، وحظي بعضها بتغطية إعلامية واسعة ساهمت في تحويلها إلى قضايا رأي عام، رغم أنها ليست وليدة اللحظة وإنما يعود بعضها إلى سنوات سابقة.

ومن أبرز تلك الملفات قضية جزيرة أمون والتي تتلخص أحداثها في بيع شركة مصر وأسوان من قطاع أعمال أرض جزيرة أمون بأسوان والتي تبلغ مساحتها حوالي ٢٣٨ فدان لشركة بالم هيلز التي يمتلك أغلب أسهمها وزير الإسكان و وزير النقل آنذاك. وهذا ما يتضمن مخالفة صريحة لنص المادة ١٥٨ من الدستور، فضلاً عن إهدار مبدأ عدم تضارب المصالح، وذلك بقيمة متدنية تقدير بحوالي ٨٢ مليون جنيه،

على أن يتم سداد ١٠٪ عند الشراء، وكادت الصفقة أن تتم لولا إثارتها تحت قبة البرلمان وتحويلها لرأي عام. الأمر الذي دفع بالرئيس مبارك للتدخل بإلغاء البيع وإعادة الطرح مرة أخرى كحق انتفاع وليس تمليكاً في مزايدة عليه.(١)

المطلب الثانى

تطور الانخفاض النسبى لنصيب أفرادالطبقة الوسطى فى الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠- ٢٠١٠/٢٠١١

بادئ ذى بدء ، نشير إلى أن الفترة محل الدراسة تمثل العصر الذهبى للطبقة الرأسمالية الكبرى وأصحاب المشروعات العائلية فى مجال الصناعة والخدمات بكل أنواعها ،حيث إستحوذت على النصيب الأكبر من حقوق التملك فى المجتمع .

أكدت إحدى المصادر الرسمية للبيانات فى مصر(٢) ، على التراجع المستمر فى نصيب الأجور من الناتج المحلى الإجمالى ليقتصر فقط على٢٤% مقابل ٧٦% لعوائد الملكية مع التفاوت الشديد فى نصيب الشرائح المختلفة للسكان من الدخل وإجمالى الانفاق لتصل نسبة الفقراء الذين يعيشون بأقل من٢ دولار فى اليوم ـ طبقا لإحصائيات البنك الدولى ـ إلى ٤٣،٩ % من إجمالى السكان ، ونحو ٣،١ %من السكان يعيشون

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية: الفساد والشفافية في الوطن العربي دراسة للأطر القانونية والتنظيمية وآليات المكافحة ونماذج من وقائع الفساد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٠، ص ٢١٣ – ٢١٤.

(٢) البنك المركزى المصرى:التقرير السنوى للعام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ ،القاهرة ،٢٠١٢

بأقل من دولار واحد فى اليوم للفرد ،وأن حوالى ٢% يعيشون بأقل من ١،٢٥ دولار للفرد الواحد فى اليوم.([1])

فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى حوالى ٥٣،٥%خلال العام المالى٢٠٠٩/٢٠١٠ ،بينما كانت قيمة الاستهلاك العائلى حوالى ١٣،٧%من قيمة الاستهلاك العام لذات العام الذكور ،بينما بلغ الاستهلاك العام آنذاك حوالى ٩٥،١ مليار جنية ،أى بما يشكل حوالى ١٠،٨% من الاستهلاك النهائى فى ذات العام المذكور٢٠٠٩/٢٠١٠ ،وهو مايشير وبصورة واضحة إلى تراجع الدور الاقتصادى للدولة بما يعنية ذلك من تزايد الأساس الاقتصادى للطبقة الرأسمالية الطفيلية الحاكمة...!!

- **حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص** :

هذا ومن جهة أخرى ، أكدت بعض المصادر الرسمية ([2]) أن حجم الائتمان المحلى الاجمالى خلال عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ قد بلغ حوالى ١٨٦،٦ مليار جنية واستمر فى الإرتفاع ليصل إلى ٧٧٥،٣ مليار جنية فى نهاية يونيو ٢٠١٠.فقد إستحوذ القطاع الخاص بشقية "قطاع الاعمال الخاص والقطاع العائلى"على نسبة ٥٦،٥%خلال العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠ ،واستمر فى الارتفاع المتذبذب ليصل إلى ٥٨،١%خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ وترتبط زيادة الائتمان الممنوح لهذا القطاع بزيادة إستثماراتة ، بينما حصل القطاع الحكومى على نسبة ٢١،٩% من إجمالى الائتمان فى العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠ وواصل إرتفاعة ليصل فى نهاية العام المالى

(١) البنك الدولى :تقرير التنمية وتغير المناخ فى العالم ،نشر مشترك بين البنك الدولى ومركز الأهرام للنشر والتوزيع والترجمة ،القاهرة ،٢٠١٠ ، ص ٣٨٠

(٢) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى حوالى ٤٢،١% كمن إجمالى الائتمان الممنوح لهذات العام المالى المذكور.

وعلية فإن البيانات السابقة تشير وبوضوح إلى أن القطاع الخاص" الرأسمالية المصرية" قد أصبح المستفيد الأول و الأكبر بالإقتراض من الجهاز المصرفى المكرس تقريبا لتمويل النشاط الاقتصادى لهذا القطاع .

واستنادا إلى ما سبق ذكرة من بيانات، فإن حصة الطبقة الرأسمالية من الأصول الإنتاجية والناتج المحلى الإجمالى ،قد تزايدت على نحو كبير عما كانت علية فى تسعينيات القرن الماضى بعد تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى ERSAP . وعلى أثر تفعيل أحد أهم أركان ذلك البرنامج والمتمثل فى الخصخصة،والتى استمرت ما يقرب من ١٨ عاما.والتى إعتمدت فى تنفيذها على توجهات معينة للإنفاق الحكومى رغم استمرار تزايدة..!!!

- **سياسات الإنفاق الحكومى**:

شهدت فتره الدراسة تزايد ملحوظاً فى معدلات نمو الإنفاق العام ومع أن هذا الاتجاه كان يميل نحو التزايد المستمر، و رغم تخلى الدولة عن إقامة مشروعات استثمارية وإتاحة المجال للقطاع الخاص بتولى عملية إنشاء مثل هذه المشروعات، إلا أنها اتجهت إلى تبني برنامج طموح لإقامة مشروعات البنية الأساسية، فى الوقت الذى إنخفض الإنفاق العام على بنود الإنفاق الجاري المختلفة كالأجور،والدعم...

وتشير البيانات الرسمية خلال فترة الدراسة إلى إستمرار السياسة التوسعية التي أنتهجتها الحكومة على مدار عدة سنوات بغية إخراج الاقتصاد المصرى من حالة الركود والكساد التى يمر بها، وذلك من خلال التوسع في الإنفاق العام، وبالتالى

مستويات التشغيل والدخل القومى والمستوى العام للأسعار.([1])، نجد أن الإنفاق العام- وفقا للمفهوم الجديد- والذى يشمل "المصروفات العامة وحيازة الأصول المالية وسداد القروض وصندوق إعادة الهيكلة" قد ارتفع من ١١٢،٠ مليار جنيه في العام المالى ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٤٣٧،٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٠/٢٠١١.

ومن جهة أخرى تشير البيانات الختامية إلى أن المصروفات العامة قد ارتفعت من ٨٤ مليار جنيه اى بنسبة ٢٦،٧% خلال العام المالي ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٤٠١،٨مليار جينه خلال العام المالى٢٠٠٨/٢٠٠٩ أى بنسبة ٣٣،٨%. إلا أنها عاودت الانخفاض مرة أخرى لتصل نسبتها إلى ٢٩،٢ % خلال العام المالى الاخير٢٠١٠/٢٠١١.([2])

وهنا يثور تساؤل : أيهما أقدر على تقديم الخدمات الاجتماعية؟ الحكومة أم القطاع الخاص!!!

لقد حظيت هذه المسألة باهتمام بالغ في دوائر النقاش سواء على المستوى المحلى او الدولى ، وخاصة عندما أخذت معظم الدول في الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاد السوق باعتبارهما المحرك الأساسى للنمو، ولقد زاد الحديث عن ضرورة قصر دور الحكومة على تهيئة المناخ المناسب للنمو الاقتصادى والظروف الإجتماعية المناسبة فقط لا غير، أما ما دون ذلك فيجب أن يترك للقطاع الخاص، استنادا إلى أن ارتفاع معدل النمو سيؤدى تلقائياً إلى زيادة الدخول مع ما يرتبط بها من تحسن في مستويات المعيشة.

(١) وزارة المالية ، الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة، أعداد مختلفة
(٢) المرجع السابق مباشرة

غير أنة من الصعب الاستمرار في تطبيق برنامج صندوق النقد الدولى الذى فرضه على الدول للإستفادة بمواردها وغل يد الحكومة واستمرار الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاد السوق كما يرى الصندوق الذى تجاهل ضعف أجهزة الإنتاج فى الدول النامية التى تتسم بعدم المرونة الكافية لمقابلة زيادة الطلب الخارجى على منتجاتها.

وفى ضوء ما سبق ، كيف يمكن تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام لكي يحقق الأهداف المنوطة به؟خاصة وإن التحدى الذى يواجهه الانفاق العام يتمثل فى ضمان مستوى يتفق والاستقرار الكلى وهذا يطرح تساؤلات عدة ، لعل من اهمها ما يلى :

ما المعيار المستخدم عند تحديد مستوى الإنفاق العام وكيف يمكن تمويله ؟ وما الآثار الناجمة عن برامج الاستثمار الحكومى وأى فئات المجتمع يمكنها الاستفادة منه؟.

إن مناقشة الإنفاق العام يجب ألا تقتصر على العلاقة بينة وبين عجز الموازنة العامة بل يجب أن تأخذ فى عين الاعتبار مدى مساهمتة فى إيجاد فرص عمل جديدة ورفع معدلات الاستثمار وتغيير هيكل الإنتاج القومى.

وفى هذا الخصوص ذهب البعض إلى أن تزايد الإنفاق الحكومى إنما هو مجرد تصرف إيجابى يدل على زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة التى تؤديها الدولة مثل التعليم والصحة والمرافق العامة ... الخ . بما ينعكس فى النهاية على زيادة رفاهية الفرد. وهذا رأى غير صحيح لأن المشكلة ليست موارد مالية بالدرجة الأولى بقدر ما هى سوء استخدام لتلك الموارد، فالأهداف الرئيسة للانفاق العام يجب أن

تستهدف بالاضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادى أيضا تشجيع إستخدام الموارد بكفاءة وفعالية.(١)

وفى ضوء ذلك ترى الباحثة، أنه لكى يمكن التعامل مع مسألة الإنفاق العام ودوره فى المجتمع المصرى ، فالامر يبدأ من تحديد المستوى الأمثل لهذا البند ، ويتوقف هذا على عدة عوامل اساسية من أهمها طبيعة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع ككل. فزيادة الاستثمار العام لتحسين البنية الاساسية المادية والاجتماعية تؤدى إلى ارتفاع نسبة العائد على رأس المال أو إلى إنتاج سلع وخدمات،ومن المؤكد أن يعجزالقطاع الخاص عن توفيرها.ومن هنا تتحقق كفاءة وعدالة الإنفاق العام من خلال المساواة بين المواطنين فى الحصول على الخدمات أو السلع التى يرغبون في الحصول عليها.

ولكن كيف إنعكس ذلك على الطبقة الوسطى خلال تلك الفترة...هذا ما سنشير إلية من خلال تحليلنا للبنود التالية :

- دعم السلع والخدمات الضرورية
- التضخم "Inflation "
- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام

وفيما يلى نشير إلى كل منهما على النحو التالى .....

(١) د/ونيس فرج عبدالعال : عجز الموازنة العامة في مصر ، الاسباب وطرق العلاج ، مجله آفاق جديده، كليه التجاره، جامعه المنوفيه، العدد الثالث والرابع ، السنه الثامنه ١٩٩٦، ص ٣١-٣٣ .

١- دعم السلع والخدمات الضرورية :

تتلخص مشكلة الدعم فى تزايد الاستهلاك والضغوط السكانية المصحوبتين بقلة الموارد، فعلى الرغم من أن الحكومة تخصص نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للإنفاق على دعم أسعار العديد من المنتجات والخدمات وسواء تم ذلك بطريقة صريحة أو ضمنية ، الإ أن قدرا كبيرا من هذا الدعم لا يصل إلى مستحقيه ويتسرب لغيرهم .

الأمر الذى أدى إلى عدم تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتزايد الإنفاق العام وانخفاض الإيرادات الحكومية . فقد أصبح الدعم يمثل حوالى ٣٠% من الإنفاق الحكومى الجارى فى العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ أى أصبح يمثل عبئا على الموازنة العامة للدولة و أحد أسباب عجزها، فقد بلغ أكثر من ضعف المخصص للاستثمار وهو ٢٥,٥ مليار جنيه وأكثر من ضعف حصيلة الضرائب التى تبلغ حوالى ١٢٠ مليار جنيه .

وعلى الرغم من اتفاق جميع الاقتصاديين والسياسيين على أهمية إستمرار نظام الدعم إلاأنهم أجمعوا أيضا على ضرورة إعادة النظر فى النظام الحالى للدعم وترشيده.ويلاحظ أن بعض الدراسات الدولية والمحلية التى تناولت مشكلة الدعم فى مصر قد ركزت اهتمامها بدرجة كبيرة على سياسة الدعم الغذائى وخاصة دعم الخبز· إلا أنها قد انتهت إلى ضرورة تفعيل وإصلاح نظام الدعم فى مصر لزيادة فاعليتة فى ضوء الخبرة الدولية[١].

---

(١) انظر ما يلى :

a) Social Safety Nets In Egypt:Reviw And Future Options,World Bank Meeting with The Egyptian government,Luxer,February 2005.

=

ولقد أكدت الدراسات السابق الإشارة إليها ،إلى أن أفضل وسيلة لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودى الدخل وتقليل حاجاتهم للدعم ،هى تحقيق نمو اقتصادى سريع وعادل يعمل على توفير فرص عمل جديدة مرتفعة الإنتاجية ورفع مستويات الدخول وتحسين نمط توزيع الدخل .

٢- التضخم "Inflation" :

ذهبت إحدى الدراسات المتخصصة(١)، إلى أن عجز الموازنة ومصادر تمويلها من العوامل المهمه التى تغدى الضغوط التضخمية فى مصر ، الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة استهداف استقرار الأسعار ، لذا فإن الوضع فى مصر يحتاج إلى تزايد التدعيم المالى من خلال خفض عجز الموازنة وصافى الدين الحكومى وتعزيز النمو الاقتصادى وإضفاء المزيد من المرونة على سعر الصرف لتدعيم دور السياسة النقدية فى الحد من الضغوط التضخمية فى مصر.

ولقد أثبتت الخبرة النظرية والتاريخية أن تطبيق هذه السياسات فى الدول المتخلفة شديد الخطورة . ذلك لأنها تؤدى إلى كبح عجلات النمو الإقتصادى وتزايد معدلات البطالة وتدهور مستوى المعيشة وعلى ذلك فإن الحل الامثل- وهو ما نؤيده- القضاء على اختلال التوازن من خلال زيادة العرض وليس إنقاص الطلب مع محاولة ترشيد الطلب الكلى من خلال القضاء على ما يتضمنه من استهلاك ترفى وغير

=

b) The World Bank :.The Badgetary Cost Of Subsidies In Egypt :Structure And Trends, World Bank with Egyptian government,Luxor, February 2005

(1) Omneia A. Helmy : The Impact of Budget Deficit on inflation in Egypt , The Egyptian Center for Economic Studies E.C.E.S, WP.No.141, novamber2008,PP8-15

ضرورى . والقول بغير ذلك أمر يجافى العدالة الاجتماعية ويهدد السلام الاجتماعى ومسيرة التنمية والتقدم ، خاصة أن الآثار السيئة المترتبة على ذلك سينعكس خطرها على طبقات المجتمع الأشد فقرا واحتياجاً.

٣- تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام:

شهدت أسعار المواد الخام ارتفاعا متواصلا منذ بداية عام٢٠٠٢ وازدادت حدته مع تعويم سعر صرف الجنيه المصرى فى مطلع ٢٠٠٣ . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بارتفاع الطلب العالمي، والتى تعد ظاهرة حقيقية إذ شهد السوق العالمى ولفترة طويلة تراجعا فى اسعار المواد الخام والسلع الاولية ،حتى اعتاد مستشارو الأعمال الأمريكيون استخدام كلمة سلعة للإشارة إلى كل منتج يرتبط بهوامش ربح ضئيلة ومستوى أسعار متدنى. وقد انعكس اتجاه هذا السوق مؤخرا لتشهدهذه السلع موجة من الارتفاع بعد انهيار فقاعة الأسهم فى البورصات.

وقد أشار مؤشر الايكونوميست لأسعار السلع إلى ارتفاع يزيدعن٢٥%منذ مطلع عام ٢٠٠٢غير أنها شهدت انخفاضا منذ مطلع عام ٢٠٠٧ وحتى النصف الأول من عام ٢٠٠٨ ومع ذلك تعد أسعار السلع الأولية والمواد الخام لاتزال أعلى من مستوياتها فى عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ مما ادى إلى الانخفاض فى أسعار العملات - فقد هبطت أسعار ١٨ دولة نامية باكثر من ٢٠% - إلى ارتفاع التكلفة المحلية بالنسبة لكثير من الدول النامية المستوردة للغذاء والوقود([1]).

(١) د/سلوى فؤاد صابر:الازمه الماليه العالميه ودور التكامل الاقتصادى العربى فى مواجهتها ، بحث مقدم لمؤتمر "التنميه والتكامل الاقتصادى فى العالم الاسلامى" كليه التجاره بنات جامعه الازهر بالتعاون مع مركز صالح كامل ومركز الدراسات المعرفيه ، القاهره، فى الفتره من ١٤-١٥ جمادى الاولى ١٤٣١ هـ الموافق ٢٨-٢٩ ابريل ٢٠١٠ ،ص١٥-١٦

حيث سجلت الأسعار العالمية للمواد الأولية تراجعا خلال عام ٢٠٠٩ بمعدل ٢٢،٧%.وجاء ذلك نتيجة لانخفاض أسعار معظم المواد الأولية الرئيسية ،خاصة الطاقة بمعدل ٧١،٨%، والتى يعزى التراجع الملحوظ فى اسعارها إلى الانخفاض الكبير فى أسعار الغاز الطبيعى الذى بلغت نسبتة حوالى ٨٥،٥%، وكذلك فى أسعار البترول الخام بنسبة ٧٢،٢%، وكذلك أسعار الجازولين بنسبة ٦٩،٨%. وذلك نتيجة لضعف الطلب على المنتجات فى ظل الركود العالمى،وتزايد المخاوف من تصاعد حدتة وامتداده لفترة طويلة . بينما سجلت أسعار المعادن أيضا انخفاضا بمعدل٦٠،١%،والخامات الزراعية بمعدل ٢٤،٤%،والمواد الغذائية بمعدل ٣٤،٣%،والمشروبات بمعدل ٣٣% ([1]).

ومما لا شك فيه ، أن الأسباب السالفة الذكر، رغم قوة تأثيرها على وضع الطبقة الوسطى ، إلا أنها تعد نتائج طبيعية لسبب أقوى ألا وهو: انعدام الثقة بين الحكومة والمجتمع والذى جاء نتيجة انفلات الأمور لصالح الرأسمالية الحرة وإضمحلال دور الدولة وتراجع أدائها.والذى بات واضحا فى أمورعدة ، من أبرزها:

- تقلص حجم الصادرات المصرية للخارج، والتى بلغت فى نهاية عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ حوالى ٢٣،٩ مليار دولار بمعدل تراجع بلغ حوالى ٥،١% عن العام السابق وذلك نتيجة لإنخفاض الصادرات من مجموعات السلع نصف المصنعة بمعدل ١٤،٩% والوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٦،٤% ، والسلع تامة الصنع بمعدل ٤،٦% ،بينما ارتفعت صادرات المواد الخام بمعدل ٣٨،٣%

(١) البنك المركزى المصرى :التقرير السنوى لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ،القاهره،ص٤-٥

- فنظراً لانخفاض الطلب على الصادرات ضعف الإنتاج المحلى وبالتالى إنخفاض القوة الشرائية للمنتجات مما يؤدى إلى إستمرار الركود فى الأسواق.ومن جهة أخرى ، فإن ضعف حركة التجارة العالمية – كما سبق وأشرنا- سينعكس بالتالى على دخل السياحة وقناة السويس ، الأمر الذى ينعكس بالتبعية على كافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بهما ، كالصناعات الغذائية والحرفية والأثاث.الأمر الذي يبدو واضحاً فى انخفاض فاتورة دعم السلع وخاصة أسعار البترول والمواد الغذائية....

المطلب الثالث

سُبل تدعيم وإنقاذ الطبقة الوسطى مستقبلا

إن سبل تدعيم وإنقاذ الطبقة الوسطى فى مصر لن يتأتى ألا من خلال التصدى للفساد من قبل النظامين: التشريعى والقضائى.

١- مكافحة الفساد التشريعي:

أن آليات المكافحة مرهونة بأعمال قوانين رادعة تنفذها سلطة مستقلة تماماً تملك الحق في الحصول علي المعلومات الخاصة بإهدار المال العام ودون أي تدخل مباشر من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ضرورة أن يصدر قانون ينظم محاكمة المسئولين "رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء والوزراء" وفي اعتقادي أنه لا مانع من تركز تلك السلطات والصلاحيات بيد شخص رئيس الجمهورية إذا تم إقرار قانون لمساءلة ومحاسبة رئيس الجمهورية على أن يتضمن تقديم تقرير من رئيس الجمهورية عن كافة أعماله وقراراته وأن تتم

المحاسبة بشكل دوري ولتكن سنوياً مع مناقشة الحساب الختامي للدولة في مجلس الشعب على أن تتم جلسة المسائلة والمحاسبة علينا بكافة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية كي يطمئن الشعب ولكي يعلم كل من يتولي منصب رئيس الجمهورية أن الأمر ليس تشريف بل هو تكليف ويستحق المساءلة والعقاب إن لزم الأمر.

٢- إصلاح الفساد الاجتماعي والثقافي.

الفساد الاجتماعي والثقافي هو نتيجة لتصاعد معدلات العنف الاجتماعي لمستويات غير مسبوقة والتي تفجر بدورها أزمة اجتماعية مكبوتة، تتمثل في انعدام ثقة المواطنين في الدولة وأجهزتها المختلفة، ولعل ذلك نتيجة تفاعلات معقدة لعوامل عدة، من بينها:[١] غياب القيم والأخلاق وإفساد الثقافة العامة للمجتمع وتنامي حدة الفقر واتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وانتشار ثقافة العنف وتهميش الأخلاق والقانون وانتهاكات حقوق الإنسان المقترنة بالفساد السياسي.

ونظرا لأن التكلفة الاقتصادية للعنف داخل المجتمع، والذى ترتفع في الدول النامية عن الدول المتقدمة. لذلك فإن العنف يحدث آثاراً سلبية على الاقتصاد القومي، من أبرزها إعاقة التنمية الاقتصادية في تلك الدول، وضعف الاستثمار وتزايد الإنفاق الحكومي المباشر والمتمثل في النفقات الطبية، والتكاليف الأمنية والاجتماعية، فضلاً عن إهدار المزيد من الوقت الذي كان يمكن إستخدامه في مجالات استثمارية وإنتاجية تفيد المجتمع[٢].

---

(١) التقرير العربي الاستراتيجي: التفاعلات الاجتماعية "إعادة هيبة القانون ضرورة لا تحتمل التأجيل مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ٣١٢ – ١٣١.

(2) Australian Domestic & Family Violence Clearinghouse Literature, Review, "Economic Costs of Domestic Violence, Lesley Laing and Natasha Bobic", April 2002, P.6

غير أن بعض المختصين[١] يرون أن تلك الأزمات تفرض علينا ضرورة تعديل ترتيب أولويات القوى المدنية بالتركيز على أولويات التغيير السياسي و العمل على المستوى التحتى في المجتمع لتدعيم القيمة المدنية لدى الشعب والتخلص من عادة تسهيل القضايا بشكل مخل.

ومن جهة أخرى، فإن الأولوية في إزالة الفساد لابد أن تكون بتغيير أنفسنا قبل تغيير العالم، فالتغيير كذلك تحكمه قوانين وسنن الله في خلقه، إذ قال – تعالى- "إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ" (سورة الرعد: الآية ١١).

فلا يجب أن تحتل القضايا الجانبية المفتعلة والأقل أهمية عن الهدف الأكبر وهو القضاء على الفساد وتطهير المجتمع، تلك أولوية شرعية تتطلب بذل الجهد والوقت والمال على المستوى الفردي أولاً ثم على المستوى المجتمعي وصانعي القرارات ثانياً.

(١) د/ فؤاد السعيد: التحديات الاجتماعية والثقافية بعد انتفاضة ٢٥ يناير، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة – العدد ١٩٧، مايو ٢٠١١، ص٦٨.

خـاتـمـة البـحـث

أولا : نتـائج الـدراسـة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة والتى تتفق مع الهدف من الدراسة،وتتمثل فيما يلى:

١- تلعب السياسات العامة للدولة دورا بارزا فى تحديد ملامح الطبقة الوسطى ، بل وفى تشكيل وعيها الطبقى أيضا.ذلك لأن تحليل الطبقة الوسطى هو بمثابة تحليل للمجتمع بأسرة ،فضلا عن أهمية تلك الطبقة فى التوسط بين السياسة والاقتصاد.

٢- تبين من الدراسة أن الإستغلال هو محور مفهوم الطبقة الوسطى ، والذى لم يعد يقتصر على الإستغلال المادى فقط بل إمتد ليشمل الإستغلال المترتب على المهارة والمعرفة الفنية ، فضلا عن تنوع الهوية الطبقية التى تتعرض للإستغلال بين طبقات المجتمع ،خاصة الطبقة الدنيا والكثير من شرائح الطبقة الوسطى.

٣- تتسم العلاقات الطبقية فى مصر بأنها أكثر تعقيدا وتشابكا ، وأقل بلورة ونضجا عن غيرها من المجتمعات الآخرى ، كما أن سيطرة الطبقة الرأسمالية فيها تنبع من تبعيتها الواضحة للرأسمالية الأجنبية بالخارج وليس من داخل البناء الشرعى للدولة.

٤- تتسم الطبقة الرأسمالية المصرية بالتباين والتعارض فى مواقفها التاريخية و الاقتصادية حيال ما يتم تنفيذة من إصلاحات إجتماعية وإقتصادية داخل المجتمع المصرى.

٥- تبين من الدراسة أيضا أن الطبقة الرأسمالية حاولت توظيف ثرواتها فى مجالات تعود عليها بالربح الوفير دون أى إتبار للعائد المجتمعى لها ، كما وصل حجم حيازتها للثروة إلى حد الثراء الفاحش من جهة ، وتنوع هذا الحجم بين جماعاتها

والعائد منه بتنوع موقعها من السلطة سواءداخل الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام ،أو بتنوع موقعها من كبار رجال الدولة على قمة السلطة السياسية

٦- أوضحت الدراسة أيضا مدى تأثير إنخفاض الإنفاق الحكومى الموجة للخدمات الإجتماعية الضرورية "كالتعليم ، والصحة، المرافق العامة والانفاق الاستثمارى ....إلخ ،وما نتج عن ذلك من تدهور فى مستوى معيشة الطبقة الوسطى والدنيا أيضا .

ثانيا: توصيات الدراسة.

انتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات التى نأمل أن تفيد فى تفعيل العدالة الإجتماعية فى مصر ومحاولة الإرتقاء بوضع الطبقة الوسطى المصرية، وتتمثل أهم تلك التوصيات فيما يلى:

١- ضرورة إعادة النظر فى محتوى الأنظمة الاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها من السياسات العامة ،وذلك فى إطار توفير مناخ مناسب من الديمقراطية ، والحرية الإجتماعية ، وتعزيز الإحساس بالأمن والإستقرار فى وجدان المواطن المصرى سواء على حاضرة،أو مستقبلة.

٢- ضرورة توسيع فرص المشاركة فى الحوار وصنع القرار ، وفى التعبير عن مصالح وإحتياجات الغالبية العظمى من أبناء الشعب المصرى ،حتى لا تتأتى معظم القرارات والخطط التنموية تعبيرا عن إنحيازها لصالح بعض الجماعات المسيطرة، دون تمثيلها لمصالح معظم طبقات الشعب المصرى .

٣- ضرورة إستجابة صناع القرار السياسى والاقتصادى فى مصر لمطالب القطاعات العريضة من الشعب ،حتى لاتتزايد حدة الصراعات الطبقية ،وتأخذ مسميات أخرى قد يكون لها - لاقدر الله - آثارا سلبية على مستقبل البلاد داخليا وخارجيا.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

١- د/إبراهيم العيسوي:الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا "تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢- د/أحمد السيد النجار: تحولات الخريطة الطبقية في مصر، بحث مقدم ضمن مؤتمر "المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية-رؤى جديدة لعالم متغير"، المؤتمر السنوي السابع عشر لمركز البحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، في الفترة من ٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣.

٣- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، ٢٠٠١.

٤- البنك الدولى :تقرير التنمية وتغير المناخ فى العالم ،نشر مشترك بين البنك الدولى ومركز الأهرام للنشر والتوزيع والترجمة ،القاهرة ،٢٠١٠

٥- التقرير العربي الاستراتيجي: التفاعلات الاجتماعية "إعادة هيبة القانون ضرورة لا تحتمل التأجيل مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٩

٦- تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية: الفساد والشفافية في الوطن العربي دراسة للأطر القانونية والتنظيمية وآليات المكافحة ونماذج من وقائع الفساد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٠

٧- د/حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي المعاصر "من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٥٧، مايو٢٠٠٧.

٨- أ/ حنان كمال عبد الغني أبو سكين: المواطنة والإصلاح السياسي، دراسة النظام السياسي المصري، ٢٠٠٣-٢٠٠٨، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩ .

٩- د/طارق محمد فاروق أبو العينين الحصري: الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر ومواجهتها خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الاقتصاد في كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣.

١٠- د/عالية المهدي، أنور عبد العال: السكان والتنمية الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٥٢-٢٠٠٧" بحث مقدم لمؤتمر التطور الاقتصادي والسياسي لمصر خلال مائة عام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة القاهرة، فى الفترة من ١٢-١٣ مايو ٢٠٠٨

١١- د/عبد الباسط عبد المعطي: الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، منتدى العالم الثالث، دار ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢ .

١٢- د/عبد الخالق فاروق:الاقتصاد المصري....من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة، دار المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٣- د/ فؤاد السعيد: التحديات الاجتماعية والثقافية بعد انتفاضة ٢٥ يناير، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة – العدد ١٩٧، مايو ٢٠١١

١٤- د/محمود عبد الفضيل: التشكيلات الاجتماعي والتكوينات الطبقية في الوطن العربي-دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨

١٥- د/نجوى سمك: تحرير الأسعار في الاقتصاد المصري، ورقة بحثية ضمن محرر "الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر: تحرير د/عالية المهدي، مركز شركاء التنمية بالتعاون مع مركز بحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦

ثانيا :المراجع باللغة الانجليزية.

1- **Australian Domestic & Family Violence Clearinghouse Literature, Review:"Economic Costs of Domestic Violence, Lesley Laing and Natasha Bobic", April 2002.**

2- **World Bank: Egypt Alleviating Poverty During Structural Adjustment, WP. Washington C.D., 1991.**

3- **Gouda Abd-Elkhalek: The Open door Economic policy in Egypt" in Rich and poor states in the Middle East.**

4- **Hasnen (B): The Political Economy of Poverty, "Equity and Growth" A world Bank Comparative studies, oxford University Press, 19991.**

5- **James A. Bill :"Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East", International Journal of Middle East Studies, Vol.3, No.4, October 1972**

6- Jean Jacques Rousseau: Discourse sur L'origine et les foundements de l'inégatilé parmi les hommes, Paris, Gallimard,1965, lère partie

7- Michael Toadaro: Economic Development in the third world Longman, Ew York, 1994

8- Presson & G. Tabellini: Political Economic Cambridge: MIT press, 2000

9- Social Safety Nets In Egypt:Reviw And Future Options,World Bank Meeting with The Egyptian government,Luxer,February 2005.

10- The World Bank:The Badgetary Cost Of Subsidies In Egypt :Structure And Trends, World Bank with Egyptian government,Luxor, February 2005

11- Omneia A. Helmy : The Impact of Budget Deficit on inflation in Egypt , The Egyptian Center for Economic Studies E.C.E.S, WP.No.141, novamber2008